المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

التقرير الإنمائي

تقرير دوري يتناول التطورات الانمائية والإقتصادية البارزة

العدد التاسع

تشرين الأول ٢٠١٢

التقرير الإنمائي

تشرين الأوّل ٢٠١٢

العدد التاسع

التقرير الإنمائي

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation
مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

التقرير الإنمائي: يرصد ويلخِّص ويترجم أهمّ الأبحاث والدراسات والمشروعات الإنمائية المتعلقة بلبنان الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية والمؤسسات العامة والخاصة.

إعداد: مديرية الدراسات الإنمائية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: تشرين الأوّل ٢٠١٢ الموافق ذو القعدة ١٤٣٣هـ

العدد: التاسع

الطبعة: الأولى.

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول ـ فوق صيدلية سبيتي.

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

البريد الإلكتروني:
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

ثبت المحتويات

مقدّمة عامّة ٩

التنوع البيولوجي في لبنان على ضوء التحولات البيئية في العالم ١١

مقدمة ١٣

أولاً: واقع التنوع البيولوجي في لبنان ١٤

١- التنوع البيولوجي الأرضي ١٤

٢- التنوع البيولوجي في المياه العذبة ١٦

٣- التنوع البيولوجي البحري ١٧

٤- التنوع البيولوجي الوراثي والزراعي ١٧

ثانياً: عوامل تدهور التنوع البيولوجي والغابات ١٩

١- فقدان الغابات والكائنات الحية الأرضية ١٩

٢- تلوث المنظومات المائية ٢٠

ثالثاً: تدابير للحفاظ على التنوع البيولوجي ٢٠

١- تحسين إدارة المناطق المحميّة ٢٢

٢- حماية الموارد البحريّة والمياه العذبة والمحافظة عليها ٢٣

٣- حماية النباتات والحيوانات والمحافظة عليها ٢٣

رابعاً: توصيات عامة ٢٣

أوضاع التشغيل وسوق العمل في لبنان (برنامج MILES) ٢٥

مقدمة ٢٧

أولاً :الإتجاهات الاقتصادية الكلية وواقع سوق العمل في لبنان ٢٨

١ـ الوضع الماكرو- اقتصادي ٢٨

٢ـ واقع سوق العمل في لبنان ٢٩

ثانياً: الخيارات الإصلاحية المتاحة ٣٢

١ـ إصلاح التأمين الاجتماعي ٣٢

٢ـ برامج سوق العمل الفعالة ٣٥

٣ـ زيادة الإنتاجية وإعادة توزيع المدخرات الوطنية ٣٦

ثالثاً: سيناريوهات الإصلاح وتأثيراتها على الاقتصاد وسوق العمل ٣٦

١ـ السيناريوهات المتعلقة بإصلاح فرع التأمين الاجتماعي ٣٧

٢ـ إصلاحات الهيكلية ٣٨

العدالة الصحية في لبنان ٤١

مقدمة ٤٣

أولاً: الأوضاع الصحية في لبنان: لمحة عامة ٤٤

ثانياً: عدالة القطاع الصحي في لبنان ٤٦

١- توزع الإعاقات حسب الوضع المعيشي ٤٧

٢- تطور الإنفاق الصحي بحسب مستوى الدخل ٤٧

٣ـ تأثير الإنفاق الصحي على نسب الفقر ٤٨

٤- طبيعة التغطية الصحية بحسب مستويات الدخل ٤٩
٥- درجات الإستشفاء ونوعية الخدمات كمؤشر على عدالة التوزيع ٤٩
٦- توزع الإنفاق الصحي جغرافياً ٥٠
ثالثاً: الإستنتاجات ٥٠
إستراتيجية الشراكة بين لبنان والبنك الدولي للفترة ٢٠١١- ٢٠١٤ ..... ٥٣
مقدمة ٥٥
أولاً: تطور الشراكة بين البنك الدولي ولبنان ٥٥
١- الاستراتيجية المؤقتة ٥٦
٢- إستراتيجية الشراكة الحالية (٢٠١٠-٢٠١٤) ٥٧
بطاقة تعريف(١): مؤسسة التمويل الدولية ٦٥
بطاقة تعريف (٢): منظمة التجارة العالمية WTO ٦٩

مقدّمة عامّة

يتناول هذا التقرير أربعة مواضيع هامّة، قد لا تكون مستجدّة، لكنها تمسّ جوانب رئيسة من حياتنا اليومية وسياساتنا العامّة.

الموضوع الأوّل هو التنوع البيولوجي، الذي يعدّ أحد أبرز ضحايا التحوّلات البيئية وما يترافق معها من ظواهر تترك بصماتها المؤثرة على الموارد الطبيعية المتوافرة بأشكالها كافّة. مما يطرح السؤال عن مدى تأثر لبنان بهذه التحوّلات والمبادرات التي يتخذها في هذا المجال.

الموضوع الثاني هو أوضاع التشغيل وسوق العمل في لبنان والخيارات الإصلاحية التي لا بدّ منها في هذا المجال للحدّ من البطالة والهجرة ورفع مستوى المعيشة. فلبنان يعاني من تدفّق العمالة الأجنبية وارتفاع نسبة البطالة بين الخريجين والعمال المهرة وهجرة الكفاءات نحو الخارج، والدولة باتت تتخذ موقف المتفرج. وهي تكاد ترخي قبضتها بالكامل عن هذا الشأن الحيوي. فلم تعد السلطة قادرة عملياً على ضبط العلاقة بين أصحاب العمل والعمال، وخصوصاً لجهة ضمان حقوق الطرف الأضعف في هذه المعادلة.

هناك ثالثاً العدالة الصحية والإنفاق الفردي والحكومي على الصحة. فغالباً ما يتم تناول هذا الموضوع في جانبه الكمي وتداعياته المالية المحاسبية على الموازنة العامة، بمعزل عن عدالة توزيع هذا الانفاق وتأثيراته الاجتماعية البالغة. الأمر الذي يحتم تسليط الضوء على أنظمة الضمان الاجتماعي السائدة خصوصاً والتغطية الصحية عموماً.

ويستعرض التقرير رابعاً استراتيجية الشراكة بين لبنان والبنك الدولي للمدّة ٢٠١١ ـ ٢٠١٤، فإذا كان البنك الدولي يعدّ من المؤسّسات الدولية التي تحرص على التمسك بدور مؤثر في السياسات الاجتماعية والاقتصادية لدول المنطقة، فإن هذا الدور يعتمد آليات محددة للتدخل. ولبنان بلا شك هو أحد هذه الدول، التي تتميز بسجل حافل من العلاقة مع هذه المؤسسة، والتي

يتوقع أن تستمر لسنوات قادمة في إطار استراتيجية لها أهدافها وطريقة عملها، فضلاً عن مجالات محددة للتدخل.

يدرج التقرير في طياته أخيراً نبذة عن كل من مؤسسة التمويل الدولية، بوصفها مؤسسة تعنى بتحقيق التنمية المستدامة للقطاع الخاص في الدول النامية، وكذلك منظمة التجارة العالمية (WTO) كإطار قانوني دولي لضمان سلامة انسياب التجارة بين الدول الأعضاء.

التنوّع البيولوجي في لبنان

على ضوء التحوّلات البيئيّة في العالم

مقدّمة

يمكن تعريف التنوّع البيولوجي على أنه تنوّع المنظومات البيئية والأصناف والأجناس وطريقة العمل البيئية التي تُعنى بها[1]. ويتزايد الاهتمام بموضوع التنوع البيولوجي بسبب الفقدان المتسارع لأصناف كثيرة من الأجناس البرية والبحرية، مع ما لذلك من انعكاسات على الحياة البشرية.

فقد أظهرت بيانات «الجمعية الحيوانية في لندن» أن العالم فقد منذ سبعينيات القرن الماضي ما يقارب ثلث الحياة البرية. وتقدّر هذه البيانات الانخفاض في الأنواع التي تعيش على سطح الأرض بنسبة ٢٥٪ والأنواع التي تعيش في المياه العذبة بنسبة ٢٨٪[2].

ومما لا شك فيه أن هذا الانخفاض المتسارع في درجة التنوّع البيولوجي يترك آثاراً على حياة الإنسان في عدة جوانب. فتراجع التنوّع البيولوجي يؤدّي إلى انخفاض الإنتاج الغذائي بسبب الآفات والحشرات، وإلى نقص وعدم انتظام دورات المياه العذبة. ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى زيادة احتمالات الكوارث الطبيعية واشتداد تأثيرات الاحتباس الحراري. لذلك من المفيد بمكان الإضاءة على تطورات التنوّع البيولوجي في لبنان على ضوء التحوّلات السلبية في العالم على الصعيدين البيئي والإيكولوجي.

تتناول هذه المقالة القوى المحرّكة للتنوّع البيولوجي في لبنان وواقعه والمسار الذي يسلكه، إضافة إلى بعض الإجراءات والبرامج المتخذة في هذا المجال. فضلاً عن بعض التوصيات للحدّ من تدهور الأوضاع البيئية في لبنان لا سيّما التنوّع البيولوجي.

١ـ اتفاقية التنوع البيولوجي للأمم المتحدة موجودة على الرابط التالي: http://www.un.org/arabic/commonfiles/Conv_Biological_Diversity.pdf

٢ـ موقع قناة BBC على الانترنت: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/sci_tech/newsid_7404000/7404530.stm

أولاً: واقع التنوّع البيولوجي في لبنان

تقدّر مساحة لبنان بنسبة ٠,٠٠٧ ٪ من إجمالي مساحة الأرض وهو يعتبر موطن حوالي ١,١١٪ من أنواع النباتات العالمية و ٢,٦٣ ٪ من الزواحف والطيور والثدييات. أمّا البحر اللبناني فيأوي ما يعادل حوالى ٢,٧ ٪ من أنواع الحيوانات البحرية في العالم[٣].

لقد أدّى موقع لبنان الجغرافي وجباله وتعدد ظروفه المناخية إلى خلق تنوّع بيولوجي مميّز في مساحة أرض محدودة جدّاً. وإذا كان هذا التنوّع يشكّل مصدر غنى للمنظومة البيئية ويتيح مجالات عمل كثيرة، فإنّ أنشطة الإنسان تتسبّب بتدهور قاعدة الموارد كماً ونوعاً، بالرغم من مبادرات إعادة التحريج واستصلاح الأراضي وإقامة المحميات الطبيعية. وتقدّر كلفة التدهور البيئي بمئة مليون دولاراً سنوياً[٤].

ويضم لبنان كثافة في الأصناف النباتية تعتبر الأعلى في حوض المتوسّط، الذي هو بدوره من أكثر المناطق تنوّعاً من النّاحية البيولوجيّة في العالم . وعلى نحوٍ مماثل، تتميز الحياة النّباتية في لبنان بنسبة مرتفعة من الكائنات في مساحةٍ محدّدة تبلغ ٠,٢٥ نوعاً في الكلم٢ مقارنةً بمعدّل ٠,٠٤٤ في البرازيل و ٠,٠١٧ في سوريا و ٠,٠١٧ في تركيا.

إن هذا التنوّع البيولوجي المتميّز في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ساهم في تشكّله عوامل عدّة، أهمّها: الجغرافيا الحيويّة والتكوّن الخاص بالطبقات الأرضية والبيئة والإصلاحات التاريخيّة التي قام بها السكان في هذه المنطقة[٥].

يمسّ هذا التنوّع أربعة مجالات رئيسية هي: التنوّع البيولوجي الأرضي (البري)، والتنوّع البيولوجي في المياه العذبة، والتنوّع البيولوجي البحري، والتنوّع البيولوجي الوراثي والزراعي.

١. التنوع البيولوجي الأرضي

ويمكن تقسيمه إلى الأصناف النباتية والغابات والثديات والطيور والزواحف والبرمائيات:

٣- *Tohmé G. & H. (2007) Illustrated Flora of Lebanon. Beirut: CNRS publication. pp 610.* Lebanon

٤- *Cost of Environmental Degradation, the case of Lebanon and Tunisia, the World Bank, June 2004.*

٥- *Blondel, J. & Aronson, J. (1999) Biology and wildlife of the Mediterranean Region. Oxford University Press*

الأصناف النباتية: استناداً إلى دراسة حديثة نشرت عام ٢٠٠٧ [٦] وشملت ٢٥٩٧ نوعاً من الزهور في لبنان، تبيّن أن ٥٢٪ من الزهور لا يوجد مثيل لها في أوروبا وأن ٢٢١ نوعاً يتفرّد فيه لبنان عن دول منطقة حوض شرق البحر المتوسط. كما تشير الدراسة إلى وجود ٣٤ نوعاً نادراً و٦٩ نوعاً مهدّداً بخطر الانقراض. ويصل عدد الشجيرات خصوصاً ذات الفائدة الطبية والعطرية إلى ٣٦٥ نوعاً، من بينها ستة مهمّة على الصعيد العالمي.

وهذا النوع من النباتات يواجه ضغطاً كبيراً، حيث انقرض حوالي ١٣ نوعاً من النباتات التي كانت تنمو في الأراضي اللبنانية في حين أضيف إليها ١٣ نوعاً آخرعن طريق الاستيراد من الخارج.

الغابات: تقدّر نسبة الغابات الموجودة حالياً بنحو ١٣٪ من مجمل الأراضي اللبنانية بعد أن كانت تشكل ٧٤٪ من مساحة لبنان في فترات تاريخية سابقة. أما المناطق الحرجية فتصل نسبتها إلى حوالي ١٠٪ وبذلك يكون مجموع المناطق الحرجية مع الغابات حوالي ٢٣٪ من مساحة لبنان.

وتتركز الغابات بشكل رئيسي في محافظتيّ الشمال وجبل لبنان اللتين تستحوذان على ٣٠٪ و٣٧٪ على التوالي من إجمالي مساحات الغابات، وأهم الأشجار في هذه الغابات هي السنديان والسرو والأرز والشوح والعرعر والصنوبر [٧].

الثدييّات: تشكّل الحيوانات البرية ما نسبته ٤٦٪ من إجمالي الأصناف الحيوانية، ومعظم هذه الحيوانات البرية هي من الثدييّات. وبالنظر إلى الأرقام المتعلّقة بهذه الثدييّات نجد أن عشرة أصناف منها قد انقرضت و٥٤٪ منها تعتبر نادرة إضافة إلى ٩,٢٪ مهدّد بالانقراض.

الطيور: يبلغ عدد أنواع الطيور المتواجدة في لبنان ٣٩٥ نوعاً، منها ٣٢٪ من الأنواع النادرة. ووفقاً للقائمة الحمراء «للاتّحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة» في عام ٢٠٠٧، تشمل أنواع الطيور في لبنان نوعاً واحداً معرّضاً للخطر بشكلٍ حرج واثنين معرّضين للخطر و ٨ أنواع هشة و ١٧ نوعاً يكاد أن يكون مهدّدا.

وهناك خمسة وأربعون نوعاً جديداً استوطنت لبنان كنتيجة لظاهرة الاحتباس الحراري،

٦- *Tohmé G. & H. (2007) Illustrated Flora of Lebanon. Beirut: CNRS publication. 610*

٧- *Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) (2010) Global Forest Resources Assessment 2010.*

وعلى الرغم من الغنى المتزايد في الطيور اللبنانية، فقد انخفضت الأنواع الشائعة بنسبة ١٤ في المئة في عام ١٩٩٩ و ١٨ في المئة في عام ٢٠٠٣ و ١٩,٨ في المئة في عام ٢٠٠٨.

هـ- الزواحف والبرمائيات: تشمل الزواحف والبرمائيّات سبعة أنواع من البرمائيّات و٥٥ نوعاً من الزواحف، منها نوعان من البرمائيّات وسبعة عشر نوعاً من الزواحف مهدّدة عالميّاً.

ومنذ عام ١٩٩٩ يشهد لبنان ازدياداً في أنواع الزواحف والبرمائيّات من ٤٨ إلى ٦٢ نوعاً، ومن المتوقع أن يستمر هذا المنحى التصاعدي لسنوات قادمة ما دامت هناك مناطق قيد الاكتشاف.

إنّ الزواحف والبرمائيّات على السواحل اللبنانيّة مهدّدة بالانقراض نتيجة النمو غير المستقر، والطريقة السلبية التي يتعاطى بها السكان مع هذه الكائنات الحيّة.

٢. التنوّع البيولوجي في المياه العذبة.

يتأثّر التنوّع البيولوجي في المياه العذبة بنوعٍ خاص بالاضطرابات التي تؤثّر على مصادر المياه والأنهار، ممّا يزعزع المنظومات البيئية للمياه العذبة ويؤدّي إلى القضاء على الأنواع الهشّة، لا سيّما تلك الحساسة تجاه التلوّث. وما لا شك فيه، أن التلوث الناجم عن الصرف الصحي والممارسات الجائرة للسكان تؤثر بشكل جذري على هذه المنظومات، مما يرفع من نسبة الأنواع المهدّدة بالانقراض، في حين يسبّب الصيد غير الشرعي إبادة أصناف محددة من الأسماك في أنهارٍ معيّنة.

يقدّر عدد الحيوانات والنباتات التي تعيش في المياه العذبة في لبنان بحوالي ٩٨٧ نوعاً، منها ٦٥٦ نوعاً من اللافقاريّات، في حين تشكل الأنواع الحيوانيّة في المياه العذبة ١٦ في المئة من التنوّع البيولوجي للحياة الحيوانيّة في لبنان. أمّا الأنواع النباتيّة في هذه المياه فهي تمثل ٦ في المئة فقط من مجمل الحياة النباتية. وتبلغ نسبة حيوانات المياه العذبة في لبنان المعرّضة لخطر الإنقراض ٥٪، من بينها ٢٥ نوعاً من الأسماك مدرجة في لائحة الأنواع قليلة الوجود، إلى جانب ثلاثة أنواع معرّضة للخطر ونوعين مهدّدين بالانقراض[٨].

٨- *Ministry of Agriculture-Lebanon.* ١٩٩٦. *Biological Diversity of Lebanon – Country Study Report. UNEP, Project GF/*٦١٠٥-٩٢-٧٢. *Publication No. 9.*

٣. التنوّع البيولوجي البحري.

يعتبر التنوّع البيولوجي البحري في لبنان جزءاً لا يتجزّأ من التنوّع البيولوجي في حوض البحر الأبيض المتوسّط، الذي يشهد تغيّراً سريعاً تحت تأثير ظاهرة التغيّر المناخي. حيث تبدو الأنواع البحرية الحيوانيّة والنباتيّة الأصليّة وكأنها في سباق مع الزيادة المطّردة للسكان وغزو الأنواع من موطنها الأصلي في المحيطين الهندي والهادي والأطلسي. وتشمل العوالق النباتيّة ٥٨٠ نوعاً، في حين تتضمّن العوالق الحيوانيّة النسبة الأكبر من التنوّع الحيواني البحري، إذ تشتمل على أكثر من ٧٤٧ نوعاً، فيما لا تزال تدابير الحماية على صعيدي الأنواع والمنظومات البيئية ضعيفة جداً.

٤. التنوّع البيولوجي الوراثي والزراعي.

تشير إحصاءات وزارة الزراعة لعام ٢٠٠٧ إلى أهمّ المحاصيل الموجودة في لبنان على الشكل التالي:

جدول رقم (١): أهمّ المحاصيل الزراعية في لبنان ودرجة التنوّع.

المحصول	الانتاج /طن بالسنة	درجة التنوع
تفاح	١٢٥٢٠٠	+٢
كرز	٣٠٠٠٠	+٥
مشمش	٣٢٠٠٠	+٥
لوز	٢٩٤٠٠	+٢
موز	٨٩٧٠٠	+٢
زيتون	١١٧٣٣٠	+١٢
حبوب	١١٦٢٠٠	+١٠
بطاطا	٥١٤٦٠٠	+٥
حمضيات	٣٤٥١٠٠٠	+٢٤
عنب	١٠٦٠٠٠	+٣٠

المصدر: Current Status of Agro–biodiversity in Lebanon and Future Challenges, Chalak, Noun, El Haj, Rizk, Assi, Attieh, Maalouf, Abi Antoun, Sabra – 2011.

هذه المحاصيل تشمل أصنافاً محليّة/تقليديّة محسّنة وجديدة. وقد قام كلٌّ من مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية والمركز الدولي للبحوث الزراعية في الأراضي الجافة (إيكاردا) معاً بتطوير عددٍ من أنواع الحبوب المحسّنة باستخدام السُلالات المحليّة.

ويحتضن لبنان بشكلٍ عام الأنواع والسُلالات المحليّة الوراثية، خصوصاً المحاصيل البستانيّة كاللوز البرّي والإجّاص والخوخ والفستق والتين والجوز والرمّان والخروب والتفاح. إنّ هذه الأنواع تتكيّف بشكلٍ طبيعي مع الظروف المحليّة، ولكنّها تعاني نقصاً في الاستغلال والمكننة وزراعتها مهمَلة بشكلٍ عام ومبعثرة بين أراضٍ هامشيّة وبساتين متفرقة. أمّا المحاصيل شبه الاستوائيّة التي تمّ إدخالها حديثاً مثل الأفوكادو والكيوي والقشدة فتتزايد تدريجيّاً على الساحل، لتحلّ في أغلب الأحيان مكان الحمضيّات، وهذه المحاصيل موجّهة للأسواق المحليّة وأسواق التصدير على حد سواء. ويشهد لبنان أيضاً تزايداً في زراعة عدد كبير من النباتات العطريّة والطبيّة، بالإضافة إلى التوابل والبهارات التي يتمّ حصادها من البريّة واستخدامها في الطعام. وهذه الأنواع باتت تتصدر العديد من مشاريع التنمية المحليّة وصناعة المواد الغذائيّة والأدوية العشبيّة.

وبالرغم من تفرّد لبنان في العديد من هذه الأنواع فثمّة حاجة ماسّة لإجراء المزيد من البحوث المتعلقة بالتنوّع الجيني للحيوانات الأليفة والنباتات المزروعة، وأنواع الأسماك ذات الأولويّة الاجتماعية والاقتصادية لدراسة المسار الذي تسلكه ولمعرفة مدى استدامتها في تأمين الحاجات البشرية منها. وهناك تهديدات عديدة يتوقّع أن تُحدث تآكلاً للموارد الجينية النباتية مع مرور الزمن منها:

ـ استبدال أنظمة الزراعة التقليديّة والمتنوّعة جينيّاً بأنظمة زراعة حديثة واسعة النطاق وأحاديّة المحاصيل.

ـ توجّه المزارعين إلى اعتماد صنفٍ أو اثنين ممّا يجعل المحاصيل أكثر هشاشة في المستقبل وخصوصاً في حالة التغيّرات المناخيّة ونشوء أمراض جديدة.

ـ إتجاهات السوق لصالح إدخال ما يسمّى بالأصناف المعدّلة والتي أدّت إلى اختفاء الأصناف المحليّة التي بات تسويقها يتم على نطاق أضيق.

ثانياً: عوامل تدهور التنوع البيولوجي والغابات

يشهد لبنان حالة من الفوضى والعشوائية في الاستخدام الجائر للموارد الطبيعية، كالصيد غير المشروع والإفراط في الصيد البحري والرعي وقطع الأخشاب والزحف العمراني، الأمر الذي يعرّض التنوّع البيولوجي لتهديدات خطيرة متزايدة وأبرزها ما يلي:

١ـ فقدان الغابات والكائنات الحيّة الأرضيّة

وهذا ناجم بشكل رئيسي عن التوسّع المدني والعمراني، والذي يحصل في ظل غياب المخططات التوجيهية العامة. كما أن التوسع في استصلاح الأراضي وزراعتها يقضي على الغابات، ويؤدّي إلى حدوث انهيارات في الموائل/ الانحدارات الطبيعية. فقد ارتفعت الأراضي المزروعة بنسبة ١٤٠٪ بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٩٧ في حين أن ٩٪ من هذه الزيادة في الأراضي المزروعة طاولت الغابات٩.

ومن ناحية أخرى، تؤدي الحرائق دوراً أساسياً في تقليص الغابات وخصوصاً الصنوبر. فقد قضت حرائق الغابات خصوصاً في العامي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ على حوالي ٤٢٠٠ هكتار من الغطاء النباتي في لبنان. أي ما يقارب ثلاثة أضعاف ما تم تشجيره خلال ١٧ عاماً١٠.

كذلك، فإن ممارسات الصيد الخاطئة وغير المستدامة تقتل الملايين من الطيور المهاجرة سنوياً، فالصيد المتهوّر يؤثر على أصناف كثيرة من الطيور خاصة أن لبنان يقع ضمن أحد الممرات الرئيسية لهجرة الطيور في العالم. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يؤدّي الإفراط في صيد الأسماك وجمع الرخويات بشكل عشوائي واستخدام تقنيات صيد مضرّة (كالديناميت) إلى القضاء لا على أصناف بحرية محدّدة وحسب وإنما على النظام الحيوي لهذه الثروة أيضاً وتضم العوامل المؤذية للمجال الحيوي والطبيعي أيضاً، ظاهرة تجارة النباتات الطبية والعطرية والزهور البرية التي أخذت تشهد طفرة كبيرة في السنوات الأخيرة دون حسيب أو رقيب، حيث قدرت قيمة هذه التجارة بحوالي ٣٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩.

٩- *Ministry of Environment-Lebanon. 2009. Fourth National Report of Lebanon to the Convention on Biological Diversity. MOE/GEF/UNDP 2009.*

١٠- *Association for Forests, Development and Conservation. 2007. State of Lebanon's Forests. Italian Cooperation through ROSS Program, Hanns Seidel Foundation, UNDP, IUCN. Beirut. 128p*

٢ـ تلوث المنظومات المائية

تتركز أسباب تلوّث الموارد المائية السطحية والجوفية في المصادر الرئيسية التالية: مياه الصرف الصحي غير المعالجة، والنفايات السائلة الصناعية، والنفايات الصلبة التي يتم التخلّص منها بشكلٍ خاطئ ومياه الصرف الزراعي الملوّث غالباً بمبيدات الحشرات والسموم التي ترش على أشجار الفاكهة ومحاصيل الخضار من دون أي مراقبة.

وعلى الرغم من أنّ الكثير من أماكن السكن في لبنان متصلة بشبكة الصرف الصحي فإن عدداً كبيراً من هذه الشبكات تعاني التسرّب، أو يتم تصريفها إلى البحر والانهار وكذلك الحفر وقنوات الري الزراعية. وهذا الأمر يؤدي إلى تلوّث مصادر مياه الشفة والتسبّب بالعديد من أشكال التسمّم، وهذه الملوّثات تصبح أكثر تهديداً للمنظومات البيئية المائية في فترات الشحائح (أي من نيسان إلى أيلول تقريباً)، حيث تزيد نسبة تركيز الملوّثات وبالتالي المخاطر الناجمة عنها. كذلك فإن تصريف هذه الملوّثات في البحر يؤدي إلى تعريض أصناف كثيرة من الأعشاب البحريّة والطيور والحياة البحريّة عموماً لخطر الانقراض.

ثالثاً: تدابير للحفاظ على التنوّع البيولوجي

شهدت الغابات مؤخّراً خسائر فادحة جرّاء تغيّر الموائل الطبيعيّة أو تحويل الغابات إلى أراضٍ زراعيّة، فضلاً عن الإزالة العشوائية للغابات من أجل التوسُّع العمراني غير المنظم، إلى جانب انتشار الأمراض والحشرات المؤذية وحرائق الغابات والإفراط غير القانوني في تجميع الخشب للوقود وإنتاج الفحم النباتي وانتشار المقالع والكسّارات التي تقضم الجبال، مما يعرّض إمكانية استعادة المنظومات البيئية الحرجية للخطر. ولمواجهة هذا الواقع بادرت الجهات المعنية إلى تنفيذ برامج محددة في محاولة لاستعادة الغطاء النباتي والوقاية من الحرائق.

فقد وضعت وزارة البيئة عام ٢٠٠١ «الخطّة الوطنيّة لإعادة التحريج»، وهي تقضي بالتعاقد مع شركات خاصّة لإنتاج وزرع الشتلات الأصليّة في مواقع التحريج التي يتمّ اختيارها مُسبقاً في جميع أنحاء لبنان، بالإضافة إلى توفير الرعاية اللازمة لمدّة سنتين مع استبدال الشتلات في حال يباسها. وتشمل المرحلة الأولى من الخطّة ٣٠٥ هكتارات موزّعة على ٢٣ موقعاً، أمّا المرحلة الثانية فهي تستهدف ٢٧٨ هكتاراً إضافيّاً موزعة على ١٨ موقعاً، لكنّ العدوان الإسرائيلي في

تمّوز ٢٠٠٦ أدّى إلى إنهاء وتعطيل مجمل الأنشطة.

وبعد توقُّف دام سنتين (٢٠٠٦ – ٢٠٠٨)، استأنفت وزارة البيئة العمل بالخطّة الوطنيّة للتحريج في عام ٢٠٠٩ بتمويلٍ إضافيٍّ من مرفق البيئة العالمي وتنفيذ برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي UNDP، لتصل قيمتها إلى ٢,٢٦ مليون دولار. ويندرج مشروع "حماية واستعادة الموارد الحرجيّة اللبنانيّة" في إطار خطة إعادة التشجير الوطنيّة، وهو يسعى لإزالة الحواجز المؤسساتيّة والاقتصاديّة والتقنيّة التي تعوق الإدارة المُستدامة للأراضي في محاولةٍ لرفع مستوى البرامج الحرجيّة خلال خمس سنوات. ويختبر هذا المشروع أيضاً تقنيّات جديدة للزراعة عن طريق إستخدام زراعة البذور يدويّاً والمياه الصلبة لإصلاح البذور وريّ الأغصان الصغيرة النابتة حديثاً بطرق أكثر فعاليّة وبكِلفة أقل.

وإلى جانب إجرائها تجارب على نموذجٍ جديد لإعادة التحريج من خلال التعاقد الفرعي مباشرةً مع البلديّات وِفقاً لمعاييرَ مُحدّدة مُسبَقاً، فقد وقّعت وزارة البيئة عام ٢٠١٠ – ٤١ اتفاقيّة بقيمة إجمالية تبلغ ١،٩ مليار ليرة لبنانيّة (أي ١,٣ مليون دولار) تتضمّن تحريج ١٨٥ هكتاراً.

وقد وضع المركز الوطني للاستشعار عن بعد في عام ٢٠٠٥خريطة تبيّن المناطق الحرجيّة المعرّضة للحرائق في لبنان. وتمّ تصميم هذه الخريطة لتكون بمثابة أداة تخطيط من أجل توقُّع حرائق الغابات خلال موجات الحرّ مما يساهم في توزيع الموارد المخصّصة للوقاية من الحرائق ومكافحتها بشكل أفضل.

وكان مجلس الوزراء قد صادق بتاريخ ١٣ أيار عام ٢٠٠٩ على استراتيجية وزارة البيئة لمواجهة المخاطر المحدقة بالغابات، بتمويل من الاتحاد الأوروبي والوكالة الإسبانية للتعاون الدولي والتنمية AECID. وتتألف هذه الاستراتيجية من خمسة مكوّنات هي (١) البحوث والمعلومات والتحليل (٢) تعديل المخاطر (٣) الاستعداد لها و قمعها قبل حصولها (٤) مكافحتها (٥) إنعاش الغابات وإدارة مرحلة ما بعد الحريق وإعادة تأهيل الغابات . وفي الإطار نفسه وافق مجلس النوّاب اللبناني في آذار ٢٠١٠ على القانون رقم ٩٢ / ٢٠١٠ الذي يحظِّر استغلال مناطق الغابات المُحترِقة في محاولةٍ لردعِ مُفتعِلي الحرائق، حيث من المعروف أنّ الكثير من الحرائق يفتعلها ممن يرغبون في تغيير استخدام الأراضي أو الاستفادة من الفحم النباتي.

وتطرح مسألة الحفاظ على التنوّع البيولوجي عناوين متعدّدة يمكن استعراضها في ما يلي:

١ـ تحسين إدارة المناطق المحميّة

ففي إطار سعيها لتحسين إدارة المناطق المحمية، نفذت وزارة البيئة العديد من المشاريع البيئية، أبرزها ما يلي:

- مشروع المحافظة على الأراضي الرطبة والمناطق الساحليّة في البحر المتوسّط – MedWet Coast، بتمويلٍ من المرفق الفرنسي للبيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدّة الإنمائي UNDP. ويندرج هذا المشروع في إطار اتفاقيّة رامسار (٢٠٠٦-٢٠٠٢) (RAMSAR المتعلقة بدول حوض البحر الأبيض المتوسّط. ويتناول المشروع على وجه التحديد قضايا المحافظة على التنوّع البيولوجي في المحميّة الطبيعيّة لمدينة صور الساحليّة وأراضي عمّيق الرطبة في سهل البقاع .

- ٢٠٠٤2-

٢٠٠٦ SISPAM» بتمويلٍ من الاتحاد الأوروبي. وقد شكّل هذا المشروع المدماك الأساسي لوضع نظام تصنيف المناطق المحمية، الذي ما زال قيد الدراسة في مجلس الوزراء. وهو يضم أربع فئات من المناطق المحمية، هي:

- المتنزهات الوطنيّة.
- معلم طبيعي.
- إدارة منطقة الموائل الطبيعيّة.
- المناظر الطبيعيّة المحميّة.

- وتطبّق وزارة البيئة أيضاً مشروع «دعم إدارة الموائل الطبيعيّة والأنواع في لبنان»، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة وبتمويلٍ من مرفق البيئة العالمي. ويهدف المشروع إلى تطوير شبكة مناطق بحريّة محميّة هي: مصبّ نهر الأولي وجرف رأس الشقعة وسنسول مطار بيروت. حيث بوشر بتنفيذ تقييم مفصّل حول التنوّع البيولوجي ولوائحه في تلك المناطق، وإنتاج خرائط على أساس النظام المعلوماتي الجغرافي (GIS).

٢ـ حماية الموارد البحريّة والمياه العذبة والمحافظة عليها

تمكّن لبنان من إقامة خمس محطات معالجة لمياه الصرف الصحي (في طرابلس وشكا والبترون وجبيل والجيّة)، الى جانب عدة محطات ما قبل المعالجة كجزء من البرنامج الوطني لإعادة الإعمار في حالات الطوارئ الذي كان أعدّه مجلس الإنماء والإعمار مطلع التسعينيات لتصميم وبناء شبكات الصرف الصحّي ومحطّات المعالجة في جميع أنحاء البلاد. لكن العمل بهذا البرنامج يجري بصورة بطيئة جداً.

٣ـ حماية النباتات والحيوانات والمحافظة عليها

تحاول وزارة الزراعة تأمين حماية عدد من الأنواع المهدّدة والنادرة، خصوصاً في المناطق المحميّة، عبر تشريعات معيّنة تطاول: الحظر المفروض على استيراد أشجار الأرز والبذور وتنظيم حصاد الصعتر، ومنع صيد السلاحف البحريّة والحيتان والفقمة، إلى جانب منع بيع أو استخدام أو تجارة المشتقّات في أيٍّ من الأنواع الحيوانية المذكورة.

بالإضافة إلى ذلك، يشارك لبنان في تنفيذ مشروعٍ إقليمي عبر برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي (UNDP) بتمويلٍ من «مرفق البيئة العالمي». ويهدف المشروع إلى المحافظة على الطيور المهاجِرة المحلّقة على طول الوادي المتصدّع/ مسلك البحر.

رابعاً: توصيات عامة

هناك بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في عملية حماية الأنواع المختلفة وتحسين إدارة التنوّع البيولوجي في لبنان. أبرزها ما يلي:

١ـ تحديث وتطوير قاعدة بيانات حول التنوّع البيولوجي للأصناف المختلفة. مما يتيح للسلطات المعنية الاطلاع على الواقع الحالي للأصناف المهدّدة من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة للمحافظة عليها وحمايتها.

٢ـ تطوير خطة عمل شاملة بشأن الأنواع البيولوجية، إذ إن الدراسات والخطوات المتخذة حالياً تقتصر على المناطق المحمية أو دراسات يقوم بها باحثون منفردون لأنواع محدّدة.

٣ـ سنّ تشريعات جديدة للأصناف التي لا يوجد تشريعات تنظم التعاطي معها والاستفادة منها، بالإضافة إلى تحديث التشريعات القائمة التي تشمل الأنواع البرية النادرة فقط.

٤ـ تطوير معايير الاستدامة واستخدام الموارد الطبيعية وتعزيز الإشراف وإدارة الأنواع التي تكوّن البيئة الوطنية.

٥ـ تأمين الدعم المالي والتقني لتوسيع نطاق إجراءات تحديد خصائص الموارد الجينية النباتية وتقييمها وذلك من خلال استخدام تقنيات متقدمة وتعزيز المهارات واعتماد المعدّات الكافية.

٦ـ دمج الخطة الوطنية لإعادة التحريج والاستراتيجية الوطنية لحرائق الغابات لتكوين سياسات متكاملة وأكثر فعالية.

٧ـ حلّ مشكلة تداخل الصلاحيات بين وزارتي الزراعة والبيئة بشأن التفويض في ما يتعلق بالمحميّات واستصلاح الأراضي والمناطق المحميّة.

٨ـ وضع ضوابط بيئية وتجارية للسياحة البيئية وغيرها من أشكال الترفيه التي تؤثّر على التنوّع البيولوجي.

أوضاع التشغيل وسوق العمل في لبنان

(برنامج MILES)

مقدمة

يقارب البنك الدولي موضوع التشغيل وخلق فرص العمل من منظار شامل يتجاوز المفهوم التقليدي لخلق فرص العمل، القائم على معالجة الاختلالات المباشرة في سوق العمل، وخصوصاً تلك المتعلقة بعرض العمل. ويندرج برنامج MILES في هذا الإطار بهدف تحسين فرص العمل كمّاً ونوعاً، عبر القيام بإصلاحات تتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية والإستثمارات وأنظمة التأمين الاجتماعي والبيئة التشريعية والقانونية الراعية للنشاط الاقتصادي، إضافة إلى معالجة الاختلالات في سوق العمل سواء لجهة عرض العمل المرتبط بمكاتب التوظيف، والمعاشات التقاعدية وقوانين الصرف من العمل أو لناحية الطلب على العمل كتحفيز المؤسسات وجعلها أكثر ديناميكية[١١].

وتأتي خطط البنك الدولي في لبنان، ضمن برنامج التعاون التقني بين الطرفين بخصوص سوق العمل، لتترجم هذا البرنامج الذي يستمر لسنتين تحت عنوان «لبنان: مطلوب فرص عمل نوعية»[١٢]. ولأن الإحصاءات والأرقام التي يمكن الاعتماد عليها نادرة أو على الأقل غير كافية في لبنان، قام البنك الدولي عبر مؤسسة البحوث والاستشارات بإجراء مسح لسوق العمل من أجل قراءة أفضل للواقع وتشخيص الخلل ورسم السياسات المناسبة[١٣].

١١- *Banerji, Arub, «Miles to Go?», World bank, Human development Economics, Europe and Central Asia Region, November, 2006. Available at: http://siteresources.worldbank.org/SOCIALPROTECTION/Resources/280558-1138289492561/2158434-1138289513224/2158436-1163801467777/MILESTOGO.pdf*

١٢- *Lebanon good jobs needed, Technical Cooperation program on labor market", The World Bank, 2011.*

١٣- نفذ هذا المسح خلال الفترة أيلول ٢٠١٠ ونيسان ٢٠١١ وجرى تقسيمه إلى قسمين واحد يتعلق بالأسر والأفراد، والآخر بأرباب العمل. ويشمل القسم المتعلق بالأسر ١٩٩٨ رب أسرة يبلغ مجموع أفرادها ٨٣١٤ فرداً، يضاف إليهم ١٨٤١ فرداً مستقلاً. أما أرباب العمل المشمولين بالمسح فقد بلغ عددهم ٢٦٦ شخصاً.

أولاً: الاتجاهات الاقتصادية الكلّية وواقع سوق العمل في لبنان

يقدّم البنك الدولي في تقريره حول فرص العمل المطلوبة في لبنان، المذكور أعلاه، لمحة موجزة عن الأوضاع الماكرو اقتصادية للبنان تظهر مختلف الجوانب المحركة للنشاط الاقتصادي العام في البلد. ويعرض بعد ذلك لنتائج المسح الذي نفذته مؤسسة البحوث والاستشارات لسوق العمل في لبنان.

١ـ الوضع الماكرو ـ اقتصادي

يتميّز الاقتصاد اللبناني بانكشافه على التدفّقات المالية الخارجية سواء عبر تحويلات المغتربين أو الاستثمارات الأجنبية، وخصوصاً الريعية منها. وتساهم عدة عوامل في استمرارية هذا التدفّق المالي الخارجي منها ما هو محلّي كأسعار الفائدة المرتفعة ومنها ما هو خارجي كالفوائض النفطية تبعاً لارتفاع أسعار النفط. وكما نعلم فإن الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تكون عاملاً مساعداً للنموّ أو مثبطاً له، ويتوقف الأمر على وجهة استخدام هذه الاستثمارات. فعندما تنفق هذه الأموال لزيادة الإنتاجية ولتمويل الاستثمارات في البنى التحتية فإن النتيجة الطبيعية ستكون زيادة في النموّ الاقتصادي وفرص التشغيل. أما عندما تستخدم الرساميل الوافدة لتمويل الاستهلاك المحلي فهذا يؤدي إلى زيادة المديونية، الأمر الذي يهدّد بإيصال الاقتصاد الوطني إلى مرحلة اللااستدامة[١٤]، في حال استمرار هذا النمط من الإنفاق الاستهلاكي، خصوصاً أن الجزء الأكبر من هذا الاستهلاك يستهدف السلع المستوردة ولا يدخل ضمن إطار تنشيط الدورة الإنتاجية في البلد. فقد بلغ متوسط نسبة الاستيراد حوالي ٣٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العقد الماضي.

وفي هذا الإطار نجد أن تدنّي نسبة استيراد الآلات من إجماليّ المستوردات يعتبر مؤشراً إضافياً على ضعف الاستفادة من التدفقات المالية الأجنبية (حوالي ٠,٧٪ فقط).

ومن ناحية أخرى، فقد أدّت التدفّقات المالية أيضاً إلى تحسّن سعر الصرف الحقيقي، مما فاقم الخلل في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات، مساهماً في إضعاف تنافسية السلع اللبنانية

١٤ – عدم استدامة الدين هو المرحلة التي تصبح المدخرات الوطنية فيها غير كافية لتغطية خدمة الدين وبالتالي يقوم البلد بالاستدانة من أجل تسديد خدمة الدين، وليس أصل الدين الذي يتضخّم في هذه الحالة مع مرور الزمن من دون وجود افق لتسديده أو كبح تناميه على الأقل. أو بمقاربة أخرى عندما يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من معدّلات الفائدة.

مع السلع الأحنبية. فقد ارتفع سعر الصرف الحقيقي بمعدل ١٤٠٪ بين العامين ١٩٩٢–٢٠١٠ و٢١٪ بين العامين ١٩٩٧ و ٢٠٠٩، الأمر الذي ألحق الضرر بالقطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة التي انحسرت في مقابل تنامي القطاعات الريعية والخدماتية كالقطاع المالي والمصرفي والقطاع العقاري.

لقد شهدت بعض المؤشّرات الاقتصادية خلال الفترة ٢٠٠٧–٢٠١٠ تحسّناً ملحوظاً، ومنها معدلات النمو والإنفاق والإيرادات وهو ما فتح نافذة أمل لمعالجة مشكلة الدين العام. فقد تدفّق إلى لبنان حوالي ٦١ مليار $ خلال هذه الفترة أي ما يقارب الـ ٤٠٪ من إجمالي التدفقات النقدية الواردة إلى لبنان خلال الثمانية عشر عاماً الماضية (١٩٩٣–٢٠١٠). وكذلك الأمر بالنسبة إلى الإيرادات العامة التي نمت بمعدل ١٨٪ خلال الفترة ذاتها، الى جانب الفائض الأوّلي الذي قارب الـ ٩٠٠ مليون $ عام ٢٠٠٩.

هذه التدفّقات كانت لتشكّل فرصة نادرة للبدء بمعالجة التشوّهات ونقاط الضعف المزمنة لولا توظيفها في القطاعات الريعية التي شهدت معدّلات نموّ مرتفعة خصوصاً في البناء والمصارف. أما القطاعات الإنتاجية فقد شهدت نمواً سالباً خلال هذه الفترة مما عمّق التشوّهات الهيكلية في الاقتصاد اللبناني.

٢ـ واقع سوق العمل في لبنان

إستناداً إلى إحصائيات الأعوام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، فإن معدّلات فرص العمل الجديدة في الفترة المذكورة بلغت ٣٤٠٠ فرصة عمل. إلا أن لبنان يحتاج إلى ١٩ ألف فرصة عمل سنوياً خلال السنوات العشر القادمة، أي أكثر بحوالي خمسة أضعاف الأرقام الحالية. وهذا تحدّ خطير يستدعي القيام بإصلاحات جدّية لتلافي مواجهة معدّلات بطالة مطردة الارتفاع.

وبدوره يستخدم البنك الدولي معطيات مسح مؤسسة البحوث والإستشارات، كي يرسم صورة شاملة لسوق العمل في لبنان على الشكل التالي:

- تقدّر نسبة العمالة النظامية في لبنان بنحو ٥٠٪ والباقي إما عاطلون عن العمل أو يعملون بطريقة غير نظامية. وتتركز العمالة غير النظامية في قطاعات البناء والزراعة والصناعة.
- تتركز فرص العمل الجديدة في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة والتي لا تتطلب يداً

عاملة ماهرة، في حين تعاني اليد العاملة الماهرة من صعوبة إيجاد فرص عمل. فقد وجدت الدراسة أن حوالي ٤٠٪ من العاملين في لبنان هم من ذوي التعليم الأساسي وما دون. في حين أن ٤٧٪ من اليد العاملة تعمل في قطاعات الخدمات التي تتطلب مهارات متدنية. وهذا الأمر ينطبق على العاملين بأجر و على أصحاب المهن الحرّة.

- وجود ظاهرة انعدام التناسب بين المهارات الموجودة والمهارات المطلوبة وغالباً ما تفوق المهارات الموجودة المهارات المطلوبة ولا تتناسب معها. ولقد بلغت نسبة الذين يعملون في أعمال لا تستفيد من مهاراتهم حوالي ٤٠٪، أي أن أقلّ من نصف العمال في لبنان يعانون من انعدام فرص العمل المتوافقة مع مهاراتهم.

- تدنّي نسبة مشاركة النساء ضمن القوى العاملة، حيث تبلغ البطالة عند النساء ١٨٠٪ من البطالة عند الرجال (حوالي الضعف تقريباً)، إلى جانب وجود تمييز في المداخيل ضد النساء ضمن العمالة غيرالمنظورة مقارنة مع مداخيل الرجال.

- يعاني الوافدون حديثاً إلى سوق العمل من طول فترة البطالة التي تسبق حصولهم على أول فرصة عمل. وهذه الظاهرة تنطبق على المتعلمين كما على سائر الفئات الأخرى. وتقدّر فترة إيجاد أول فرصة عمل بـ ٣,٥ سنوات لمن لديهم تعليم أساسي و ٢,٢ سنة لمن لديهم شهادة ثانوية و ١,٥ سنة لحملة الإجازات الجامعية. كذلك الأمر بالنسبة إلى العاطلين عن العمل الذين يجدون صعوبة في إيجاد فرصة عمل جديدة، حيث تطول فترات البطالة خصوصاً عند الأفراد الذين تجاوزوا الـ ٣٥ سنة. ويوضح الجدول التالي معدّلات فترات البطالة حسب المستوى التعليمي والعمر.

جدول رقم (٢): فترات البطالة حسب العمر والمستوى التعليمي (بالسنوات)

	أقل من ٣٥ سنة	أكثر من ٣٥ سنة
من دون تعليم	١,٣	٢,٣
التعليم الأساسي	١,٣	٢,٦
التعليم الثانوي	١,٤	١,٧
التعليم العالي	١,٢	١,٧

المصدر: «Lebanon good jobs needed...»، The World Bank، 2011

■ هناك نسبة تسرّب عالية من سوق العمل وخصوصاً عند الشباب. وهذا الأمر يؤشّر على عدم ملائمة العمل من حيث المردود المادي أو من حيث الظروف المهنية كتفوّق المهارات الموجودة على المهارات المطلوبة.

جدول رقم (٣): معدّل استقرار العاملون في نفس العمل (بالسنوات)

	أقل من ٣٥ سنة	أكثر من ٣٥ سنة
من دون تعليم	٤,٤	٨
التعليم الأساسي	٣,٨	١١,٦
التعليم الثانوي	٣,٥	٩,٨
التعليم العالي	٢,٩	٩,١

المصدر: «Lebanon good jobs needed...»، The World Bank، 2011

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة التسرّب عند الشباب وخصوصاً المتعلّمين منهم مرتفعة، حيث نجد أن معدّل استقرار العاملين في نفس الوظيفة يتراجع مع ارتفاع المستوى التعليمي.

■ تعتمد طرق التوظيف في الغالب على الجهد الشخصي والمعارف والأقرباء، نتيجة تعطّل دور القنوات الوسيطة في سوق العمل اللبناني. فمكاتب التوظيف أو مواقع التوظيف على الشبكة العنكبوتية قليلة و غالباً غير فعّالة.

وبالوقوف على رأي العمال أنفسهم، فإن ٦٣٪ من أصحاب المهن الحرة يفضّلون هذه المهن على الوظيفة بسبب الاستقلالية التي توفّرها لهم بالإضافة إلى الدخل الأعلى الذي تدرّه. أما الموظفون فقد اعتبروا أنهم يفضّلون الوظيفة بسبب الأمان الوظيفي الذي توفّره وإتاحتها الانتساب للضمان الاجتماعي.

وفي معرض الإجابة عن سبب عدم القيام بالبحث عن عمل جديد للذين يرغبون في تغيير عملهم ، أجاب ٦٢٪ منهم أن عدم وجود الوقت الكافي هو العائق. في حين أفاد ١٧٪ أنهم بحثوا و لم يجدوا معيدين السبب إلى ضيق سوق العمل وعدم وجود فرص عمل حقيقية.

وعلى العموم فإن العامل يحاول قدر الإمكان الحفاظ على عمله الحالي بسبب الخوف من عدم وجود بديل خاصة في ظلّ نسب البطالة المرتفعة ونقص فرص العمل الجديدة.

ثانياً: الخيارات الإصلاحية المتاحة

يطرح البنك الدولي في تقريره ثلاثة خيارات إصلاحية رئيسية وفق مقاربة الـ MILES، التي تضع معالجة فرص العمل ضمن إطار أوسع من سوق العمل بسبب تشابك التأثير بين سوق العمل والأسواق الأخرى (أسواق الإنتاج والاستهلاك والمال).

١ـ إصلاح الضمان الاجتماعي

يبدو أن نظام الضمان الحالي يعيق إيجاد فرص عمل نوعية. فقد اعتبرت ٩٥٪ من المؤسسات المستجوبة ان عملية التوظيف لديها كانت لترتفع بمقدار الثلث في حال ألغيت التشريعات الحالية المتصلة بالضمان الاجتماعي، نظراً للتكاليف المترتّبة على اشتراكات الضمان وصرف العامل. وهذا الأمر أدّى إلى إنتشار ظاهرة التوظيف المكتوم، حيث أفادت الشركات أن حوالي ١٤٪ من عمالها غير مصرَّح عنهم.

ومن ناحية أخرى فإن أنظمة الضمان الحالية لا تغطّي سوى ثلث العمّال الحاليين وهؤلاء يشكون من تردّي نوعية تقديمات الضمان وخدماته، في ظل عدم وجود نظام تقاعد حقيقي يؤمّن الحياة اللائقة للمتقاعدين. كما أن فرع المرض والأمومة يعاني من عجوزات متتالية تجعل ديمومته عرضة للخطر.

في ظل هذا الواقع، ومع الأخذ بعين الاعتبار مشكلة البطالة والوضع الاقتصادي الكلّي في لبنان، فإن من أبرز أهداف إصلاح الضمان الاجتماعي ما يلي:

ـ توسيع التغطية لتشمل كل العاملين بغضّ النظر عن جنسياتهم، مع الأخذ بعين الاعتبار تأمين الاستدامة المالية.

ـ تقليص التشوّهات في سوق العمل، حيث ينبغي أن يكون النظام الجديد محفزاً على التوظيف النظامي وأن يساعد على جعل سوق العمل أكثر مرونة.

ـ المساهمة في جعل آليّات إعادة توزيع الدخل أكثر عدالة عبر اعتماد الاقتطاع التصاعدي للاشتراكات أو عبر ضرائب تصاعدية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، فإن البنك يقترح إصلاح فرع تعويض نهاية الخدمة و

استحداث فرع لإعانات البطالة واتباع نظام رعاية صحية شاملة، وذلك على الشكل التالي:

١,١ـ تعويض نهاية الخدمة

■ اعتماد اشتراكات ترتبط بسنّ التقاعد ومعدّل الاستبدال، على أن يكون هناك ربط تلقائي بمعدّلات التضخّم.

■ إخضاع عملية الاستثمار في السندات الحكومية إلى حدّ أدنى من العوائد الحقيقية.

■ إعطاء الأولوية لاستثمارات الصندوق في أية عملية خصخصة مع ترك الحق له في الاستثمار بمحافظ مالية ذات مخاطر أكبر مع عوائد أعلى.

■ أن يكون اقتطاع الاشتراكات تصاعدياً بحيث يدفع الأغنى اشتراكات أعلى، على أن يؤمّن النظام حداً أدنى من التقديمات اللائقة للمتقاعدين.

١,٢ـ إعانات البطالة

إن الانكشاف المتزايد أمام مخاطر سوق العمل وتزايد احتمالات البطالة يجعل من نظام إعانات البطالة الحل الأمثل، مع الحرص على محدودية تأثيره على مالية الدولة. إن وجود صندوق لإعانات البطالة يرفع الإنتاجية حيث تريح العامل من هاجس البطالة. لكن يجب الالتفات إلى عدم تضخيم الإعانات المقدمة كي لا تصبح حافزاً على الخمول والاتكالية من قبل القوة العاملة. ومن أبرز عناصر هذا الصندوق ما يلي:

■ اعتماد نظام مالي مبني على حسابات الادّخار مع الأخذ بعين الاعتبار حسابات التقاعد.

■ تقوم الحكومة بدعم الاشتراكات لذوي الدخل المتدنّي و دعم التقديمات بشكل عام.

■ إتاحة الاستفادة للعمال غير النظاميين وللمهن الحرة وللعاملين بعقود عمل ثابتة.

١,٣ـ نظام الرعاية الصحية الشامل

يتم اعتماد نظام شامل للرعاية الصحية يقدّم الخدمات التي درج على تقديمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على أن يموّل هذا النظام من الموازنة العامة. وفي ما يلي عرض لاهمّ

المواصفات وطرق عمل النظام مع التأثيرات المحتملة:

■ المواصفات وطريقة العمل.

ـ يموّل النظام من الموازنة العامة وتلغى الاشتراكات التي تدفع للضمان الاجتماعي.

ـ يقدّم النظام الخدمات التي يقدّمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وبقية الصناديق مع تركيز على تعزيز دور الوقاية الصحية.

ـ المدخل الأول للاستفادة من نظام الرعاية الصحية هم الأطباء العامون الذين يسجّل الأفراد لديهم ويقبضون من الدولة مع بدلات مخفّضة يدفعها المريض.

ـ يتمّ إلغاء كافة الصناديق الضامنة وتحوّل مساهمة الدولة في هذه الصناديق إلى النظام الجديد وتستحدث الدولة ضرائب على الأرباح العقارية وترفع معدّلات الضريبة على مداخيل الفوائد من أجل تأمين التمويل اللازم للنظام.

تقدّر التكاليف لكل فرد بـ ٤٠٠،٠٠٠ ل.ل.

■ التأثيرات المحتملة.

ـ يؤمّن النظام تغطية صحية للجميع، الأمر الذي يعالج مشكلة ٥٣٪ من الشعب اللبناني الذين ليس لديهم أي تغطية صحية، عامةً كانت أم خاصة.

ـ يساهم النظام في معالجة بعض التشوّهات القائمة حالياً في الاقتصاد اللبناني. فنوعية الضرائب التي يقترحها المشروع للتمويل والتي تستهدف المداخيل المرتفعة والأنشطة الريعية تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة، فضلاً على توجيه الموارد نحو الانشطة الإنتاجية بدل الأنشطة الريعية كالمضاربات العقارية ومداخيل الفوائد.

ـ إن إلغاء الاشتراكات المدفوعة على الدخل تساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج، وبالتالي تعزيز التنافسية والانتاجية لدى المؤسّسات والشركات خصوصاً مع توقّع ارتفاع إنتاجية العمال بعد تأمين التغطية الصحية الجيدة لهم.

ـ من المتوقّع أن يضبط نظام الرعاية الصحية الشامل الفائض في عرض الأطباء والأدوات الطبية. هذه الآليّة سوف تساعد أيضاً على ضبط التكاليف المبالغ فيها والخدمات الصحية غير الضرورية.

٢ـ برامج سوق العمل الفعّالة

وهي عبارة عن تدخّلات مصمّمة من أجل معالجة اخفاقات سوق العمل التي تساهم في زيادة مخاطر البطالة وإطالة أمدها وخفض العائد على العمل. وتتضمّن برامج سوق العمل الفعّالة ما يلي:

- تعزيز برامج التدريب والتأهيل من أجل تنمية المهارات .
- تأمين المنح والائتمان للمؤسّسات الناشئة حديثاً خصوصاً الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بكثافة استخدامها للرأسمال البشري.
- اعتماد ثقافة المراقبة والمتابعة والتقييم ضمن هذه البرامج.
- تطوير مخرجات التعليم لتتوافق مع متطلبات السوق. فمثلاً هناك صعوبة في إيجاد عمّال تقنيين مهرة حيث تأخذ عملية إيجاد تقني ماهر حوالي ٨ أسابيع، وكذلك الأمر بالنسبة للمهندسين والمدراء. إن هذه المشكلة تبرز من خلال وجود ٢١٪ من الخرّيجين من حملة الشهادات الجامعية العليا الذين لا يعملون ضمن نطاق اختصاصاتهم.
- مأسسة القنوات الوسيطة في سوق العمل للتوفيق بين العارضين والطالبين حيث يعاني العاطلون عن العمل من عدم معرفتهم بالفرص المتاحة.
- توحيد القوانين والتشريعات المتعلقة بسوق العمل وبالموارد المالية المتاحة للدولة للتدخل في سوق العمل حيث تعاني الموارد الحالية من سوء التوزيع وقلّة الفعالية في الاستخدام. ومن الأمثلة على تشتّت القوانين وضعفها عدم وجود نظام موحّد لمصادقات المؤسّسات المستفيدة من تقديمات الدولة ومساهماتها.
- إعادة هيكلة برامج مؤسّسات المنظمات غير الحكومية والجمعيات ذات الصلة وجعلها تصبّ في إطار سياسة عامة واضحة المعالم والأهداف.

■ تحديد استراتيجية لاستهدافات برامج سوق العمل الفعّالة تكون مبنية على معايير الفعالية والعدالة.

٣ـ زيادة الإنتاجية وإعادة توزيع المدّخرات الوطنية

إضافة إلى معالجة التشوّهات في سوق العمل وتحسين وضع أنظمة الضمان الاجتماعي، الأمر الذي يزيد من القدرة الشرائية للمداخيل ويساهم في توزيع أكثر عدالة للثروات الوطنية، يشير البنك الدولي في تقريره إلى بعض الإصلاحات على الصعيد الكلّي، ولكن دون اقتراح آليات تنفيذية لهذه الإصلاحات، منها على سبيل المثال:

■ العمل على إيجاد بيئة اقتصادية ملائمة تحفّز على الاستثمار والعمل، وذلك عبر معالجة أعناق الاختناق في البنى التحتية الرئيسية (كالكهرباء والمياه والنقل والاتصالات).

■ تعزيز المنافسة وتسهيل عملية الدخول والخروج من السوق، وبمعنى آخر تسهيل التشريعات وتخفيف البيروقراطية والإجراءات الإدارية.

■ اعتماد سياسات نقدية ومالية تساعد على توجيه التدفّقات المالية نحو زيادة القدرات الإنتاجية. يمكن في هذا الإطار استخدام الأداة الضريبية وأسعار الفوائد لتحقيق هذه الغاية. لكن يجب الالتفات إلى عدم فعالية سياسات التوسّع المالي في ظلّ نظام سعر الصرف الثابت، فجلّ ما تؤدّي إليه هو تحفيز التضخّم المالي.

■ إستهداف مباشر لبعض القطاعات المحددة كالزراعة والصناعة أو الخدمات. ومن الضروري بمكان تشجيع المبادرة الفردية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: سيناريوهات الإصلاح وتأثيراتها على الاقتصاد وسوق العمل

وهي تتضمّن ثلاثة سيناريوهات تتعلّق بإصلاح الضمان الاجتماعي، وثلاثة أخرى ذات طابع هيكلي تطاول البنى التحتية وبيئة الأعمال والاستثمارات، وسيناريو ثالثاً متكاملاً يجمع بين مختلف السيناريوهات السابقة.

١ـ السيناريوهات المتعلقة بإصلاح الضمان الاجتماعي

السيناريو الأول: إلغاء الاشتراكات الصحية، والمزيد من العمالة النظامية وحوافز أقلّ للهجرة.

يقضي هذا السيناريو بإلغاء الإشتراكات المدفوعة على الدخل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العمالة النظامية ويخفف بالتالي من البطالة والهجرة. ومن المفترض أن يؤدي هذا السيناريو إلى زيادة العبء الضريبي بمعدل ٠,٧٢٪ في السنوات الأربع المقبلة. كما أنه من المتوقّع أن يؤدّي إلى تخفيض البطالة بحوالي ١٤٪ سنوياً في السنوات الأربع المقبلة.

السيناريو الثاني: التغطية تصبح شاملة (٢٥٠$ دفعة واحدة سنوياً) والنفقات العامة الحالية يعاد توزيعها (تخصيصها) للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

من إيجابيات هذا السيناريو أنه يؤدّي إلى تخفيض البطالة بحوالي ١٤٪ على المدى المتوسط ويؤمّن التأمين الصحي لشرائح كبيرة من المجتمع االلبناني. إلا أنه يترتّب على هذا السيناريو عجز حكومي بمعدل ٣,٧ إلى ٤٪ على المدى المتوسط، إضافة إلى خفض الاستثمارات بحوالي ١,٣ إلى ١,٩٪. يبقى أن نشير إلى أنه بناءً على هذا السيناريو فإن الناتج المحلي الإجمالي يتوقّع أن ينخفض بنسبة ٠,١٪.

السيناريو الثالث: استحداث ضريبة على الدخل للمساهمة في تغطية أعباء الموازنة العامة.

وهو السيناريو السابق مضافاً إليه فرض ضريبة تصاعدية على الدخل تؤدي إلى تعويض العجز الحكومي، وبالتالي فإن هذا السيناريو يتوقّع أن يساهم في تخفيض البطالة بحوالي ١٤٪ وزيادة حصة العمالة النظامية بحوالي ٢,٢٪ سنوياً على المدى المتوسط ويتوقّع أن يؤدي هذا السيناريو إلى تخفيض الهجرة بحوالي ٥٪. ويقترح هذا السيناريو استخدام إيرادات الضرائب لتأمين التمويل لنظام الرعاية الصحية الشامل. لكن التوقعات ضمن هذا السيناريو تشير إلى أن العبء الضريبي سوف يرتفع بما يقارب الـ ١,٢٪ سنوياً.

٢ـ إصلاحات الهيكلية

أ ـ زيادة الاستثمارات في البنى التحتية (الاتصالات، الكهرباء، النقل)

وهو السيناريو الذي يدرس تأثير زيادة الاستثمار في البنى التحتية بنسبة ٧٪ سنوياً على المتغيرات المدروسة. حيث يقدّر أن تؤدّي هذه الزيادة الى زيادة النمو في الناتج المحلي ٠,٤٪ سنوياً وأن تنخفض الهجرة ٢٪ تقريباً. كما يتوقع ان تنخفض البطالة بواقع ٢ إلى ٤ ٪ سنوياً. لكن يتوقع أيضاً أن تساهم الزيادة في الإستثمار بزيادة العبء الضريبي بمعدل ٢,١٪ سنوياً على المدى المتوسط.

وكما نلاحظ فإن تأثيرات هذا السيناريو على سوق العمل هي أقل مقارنة مع السيناريوهات الثلاثة الأولى القائمة على إصلاح التأمين الاجتماعي، لكنه في المقابل يحفّز النموّ الاقتصادي.

ب ـ زيادة في مُجمل عوامل الإنتاج تبعاً لفعالية الاستثمارات العامة وللتغيّرات في بيئة الأعمال.

يدرس أثر تحسين الإنتاجية على المتغيّرات المتنوّعة، حيث إن تحسين بيئة الإعمال وزيادة فعالية عوامل الإنتاج ينتج عنها نمو في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٢٪ إلى ٢,٧٪ سنوياً. كما تؤدي إلى تخفيض البطالة بوتيرة متصاعدة، تبلغ ٥,٦٪ في السنة الأولى، ويصل هذا الإنخفاض إلى حوالى ٢٢,٦٪ بعد أربع سنوات. غير أن تحسين الإنتاجية يتطلب زيادة الاستثمارات بحوالي ٣,٦٪ ، ٧,٥٪، ١١,٩٪ و ١٦,٨٪ في السنوات الأربع التالية على التوالي. وكما هو ملاحظ فإن تأثيرات هذا السيناريو على سوق العمل تأخذ وقتاً.

ج ـ وهو يجمع البندين (أ) و (ب)

حيث يتم العمل على الاستثمار في البنى التحتية بالتلازم مع العمل على تحسين الإنتاجية. وبذلك يتوقّع أن ترتفع الإستثمارت المطلوبة والعبء الضريبي. في المقابل يحقق لبنان نمواً في الناتج وفي فرص العمل المولّدة وحصة العمالة النظامية من إجمالي العمالة. ويبدو أن النتائج ضمن هذا السيناريو هي أيضاً تصاعدية تتحسّن كلّما تقدّمنا في الزمن.

د) السيناريو المتكامل

وهو السيناريو الأخير الذي يشمل جميع الخطوات الإصلاحية المقترحة في السيناريوهات السابقة، حيث يتضمّن:

- نظام رعاية صحية شامل.
- استحداث بعض الضرائب إضافة إلى الضريبة التصاعدية على الدخل.
- زيادة الاستثمار في البنى التحتية.
- الاستثمار في تحسين إنتاجية عوامل الإنتاج.

ويعتبر التقرير أن هذا السيناريو هو الأنجع على المدى المتوسط، حيث يؤدي إلى مجموعة من التأثيرات الإيجابية التي تعالج الاختلالات والتشوّهات في سوق العمل وسوق الإنتاج، إضافة إلى تطوير البنية التحتية وتحقيق معدّلات نمو مقبولة على المديين المتوسط والبعيد من دون إرهاق المالية العامة للدولة.

جدول رقم (٤): النتائج المتوقّعة في حال اتبّاع السيناريو المتكامل

المؤشرات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
النمو في الناتج المحلي الإجمالي	٪٢,٤٠	٪٢,٥٠	٪٢,٨٠	٪٣,١٠
الزيادة في عبء الضريبة	٪٣,٥٠	٪٣,٢٠	٪٣,١٠	٪٣,١٠
الهجرة الخارجية	٪١٠,٨٠-	٪١٤,٣٠-	٪١٧,٩٠-	٪٢١,٨٠-
إجمالي الإستثمارات	٪١١,٠٠	٪١٤,٨٠	٪١٩,٧٠	٪٢٥,٦٠
الطلب على العمالة النظامية	٪٣,٢٠	٪٣,٦٠	٪٤,٠٠	٪٤,٤٠
البطالة	٪٢٠,٧٠-	٪٢٥,٦٠-	٪٣٠,٩٠-	٪٣٦,٣٠-
حصة العمالة غير النظامية	٪٣,٢٠-	٪٣,٣٠-	٪٣,٣٠-	٪٣,٣٠-

المصدر: «Lebanon good jobs needed...»، The World Bank، 2011

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الخطوات الإصلاحية المتضمّنة في هذا السيناريو يمكن أن تحقق نمواً اقتصادياً بنسبة تتراوح بين ٢,٤٪ عام ٢٠١٢ و٣,١٪ عام ٢٠١٤ مع تخفيض كبير للهجرة

الخارجية بواقع ١٠,٨٪ عام ٢٠١٢، أي بعد عام على مباشرة تطبيق الإصلاحات و ٢١,٨٪ بعد أربعة أعوام من تطبيق الإصلاحات. كذلك الأمر بالنسبة إلى سوق العمل الذي يتوقّع أن يتأثر إيجاباً بهذه الإصلاحات، حيث يقدّر أن تصل نسبة الانخفاض في معدلات البطالة إلى ٣٦,٣٪ بعد أربعة أعوام مع معالجة لبعض التشوّهات المتعلقة بحصص العمالة النظامية والعمالة غير النظامية. إذ يتوقع التقرير ان يميل أرباب العمل إلى التوظيف النظامي وذلك بفعل إلغاء الاشتراكات.

في المقابل فإن التمويل المطلوب سوف يؤمّن من خلال مجموعة ضرائب جديدة أو معدّلات أعلى لضرائب موجودة، والتي تستهدف تحديداً المداخيل الريعية والمداخيل المرتفعة مما يزيد العبء الضريبي بمعدل ٣,٢٪ سنوياً تقريباً. يذكر أن اعتماد أنواع من الضرائب كهذه يساهم في إعادة توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة ولا يؤثر كثيراً على الاستهلاك والاستثمار.

العدالة الصحّية في لبنان

مقدمة

ينظر صانعو القرار في الدول النامية بكثير من الاهتمام لموضوع الإنفاق على الصحة، في ظلّ ارتفاع نسبة هذا الإنفاق من الدخل الفردي، حيث باتت تشكل ثاني أعلى نسبة بعد الغذاء مباشرة. ومن جهة أخرى تهتم الحكومات بفعالية الإنفاق الصحي نظراً للضغوط المالية التي تعانيها حكومات الدول النامية، حيث ترتفع القيم المطلقة للديون العامة ونسبها إلى الناتج المحلي الإجمالي. واللافت أن هذه الدول تركّز جهدها في موضوع ترشيد الإنفاق على القيم المطلقة بمعزل عن عدالة توزيع هذا الإنفاق وأثاره الاجتماعية على مختلف الطبقات.

ويرتفع الإنفاق على الصحة بشكل أساسي عند ذوي الإعاقات والعاهات وعند الذين يعانون من أمراض مزمنة وخصوصاً في حالات الحروب والكوارث الطبيعية كالعواصف والزلازل والفيضانات.

إن الإنفاق العالي على الصحة من قبل المواطنين قد يدفع فئات من السكان إلى ما دون خط الفقر. فأولوية هذا الإنفاق تجعل الأفراد أمام حل وحيد يتمثل بالاقتطاع من إنفاقهم على البنود الأخرى كالغذاء والملبس والتعليم مما يحدّ من قدرتهم على تأمين الحاجات الأساسية.

والاحتمال الأسوأ الذي قد تواجهه الطبقات الفقيرة هو عدم كفاية مداخيلهم أصلاً لتغطية النفقات الصحية فيتدهور وضعهم الصحي، الأمر الذي يؤدي إما إلى انخفاض إنتاجيتهم وبالتالي مداخيلهم، أو التوقف عن العمل بشكل كامل في حالة العجز التام.

لذلك، وعملاً بمبدأ التكافل الاجتماعي وعدالة التوزيع، يصبح قيام الدولة بدورها في مجال الرعاية الصحية، من خلال أنظمة الضمان الاجتماعي وأنظمة التغطية الصحية، أمراً ضرورياً.

أولاً: الأوضاع الصحّية في لبنان: لمحة عامة

تتعدّد أنظمة التأمين الصحّي في لبنان، حيث يوجد إضافة إلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي عدد كبير من الصناديق الضامنة التي تؤمّن التغطية الصحية كتعاونية موظفي الدولة وصناديق القوى الأمنية والعسكرية وصناديق التعاضد المتنوّعة. وإضافة إلى هذه الصناديق تقوم وزارة الصحة بإنفاق مبالغ طائلة على الخدمات الصحية لتغطية نفقات الاستشفاء والأدوية لحوالي نصف الشعب اللبناني ممن لا يتمتعون بأي تغطية صحية. ويعود ذلك بشكل أساسي لتفشي العمالة غير النظامية وارتفاع نسبة البطالة[١٥].

وتبلغ نسب الإنفاق الصحي في لبنان إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨,٨٪ مقابل ٥٪ في الدول المجاورة. في حين أن أكثر من نصف هذا الإنفاق (حوالي ٥٤٪)، هو إنفاق خاص تتم تغطيته من جيوب المواطنين[١٦].

وبالنظر إلى توزّع الإنفاق حسب أنواع الطبابة، نجد أن حوالي ٧٥٪ من هذا الإنفاق يتجه نحو الاستشفاء والباقي للعيادات الخارجية. إن إرتفاع نسبة الإنفاق على الاستشفاء يعود إلى تغطية الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لنسبة ٩٠٪ من تكاليف الاستشفاء مقابل نسبة ٨٠٪ للطبابة في العيادات الخارجية. ويدفع المضمون الفارق فقط عند الاستشفاء، بينما في حالة الطبابة الخارجية يدفع كامل التكلفة وينتظر عدّة أشهر كي يسترجع نسبة ٨٠٪ المحدّدة[١٧].

وعلى صعيد آخر، يستحوذ القطاع الخاص على ما يقارب ٤٨٪ من إجمالي الإنفاق على الصحة في لبنان. أما حصة القطاع العام فتقدر بـ ٢١٪ من إجمالي هذا الإنفاق، بينما تصل نسبة الإنفاق على الأدوية إلى ١٤٪ والمرض والأمومة ١٢٪ وذلك بحسب الرسم التوضيحي التالي، الذي يوضح بنية الإنفاق الصحي الأُسري بحسب الأبواب:

---

١٥ – لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن العودة للمقالة السابقة حول "أوضاع التشغيل وسوق العمل في لبنان"

١٦- *Akala F, El Saharty S: Public Health Challenges in the Middle East and North Africa. The Lancet 2006, 367:961-964.*

١٧- *Akala F, El Saharty S: Public Health Challenges in the Middle East and North Africa. The Lancet 2006, 367:961-964.*

الرسم البياني رقم (١): بنية الإنفاق الأسري على الصحة

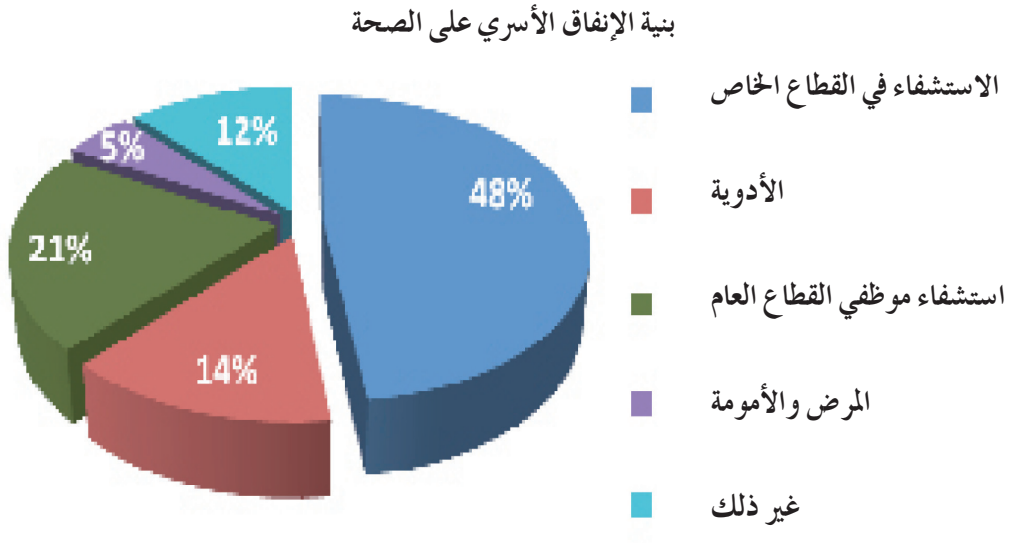

المصدر: مسح الأوضاع المعيشية للأسر ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ادارة الإحصاء المركزي.

وبالانتقال إلى الإنفاق العام على الاستشفاء نجد أنه يتوزّع بين الموازنات المخصّصة للمستشفيات الحكومية والأموال المصروفة لتغطية الاستشفاء في القطاع الخاص في حالات تحددها وزارة الصحة، وتقدّر نسبة الإنفاق العام على الاستشفاء في المستشفيات الخاصة من إجمالي الإنفاق على الاستشفاء حوالي ١٨٪٥٠.

وفي مؤشّرات أخرى نلاحظ أن معدل الإشغال في المستشفيات الحكومية لا يتجاوز ٥٦٪، بينما تصل هذه النسبة في الدول المتقدمة إلى ٨٠٪، وفيما يقدّر المعدّل الوطني لعدد الأسِرَّة بـ ٣٦ سريراً لكل ١٠٠٠٠ مواطن، فإنه في العاصمة وضواحيها يصل إلى ٧٠ سريراً لكل ١٠٠٠٠ شخص بينما ينخفض هذا المعدّل إلى ٢٠ سريراً في المناطق الواقعة على الأطراف، مما يشير إلى وجود مركزية شديدة في هذا المجال[١٩].

---

18 - Chaoul S: «Corruption in the provision of public expenditures: New evidence from Lebanon». In MA thesis American University of Beirut, Economics department; 2007.

19- The same reference.

إن أحد الأسباب الرئيسية وراء ضعف القطاع الصحي اللبناني هو تراجع دور وزارة الصحة وحصر اهتمامها بتأمين الخدمات الصحية، بعيداً عن تطوير هذا القطاع الذي يبقى تحت رحمة القطاع الخاص والذي يعمل وفق آليات تجارية تؤدي غالباً إلى ارتفاع الكلفة وتفشي الفساد وتدنّي النوعية.

ومن الملاحظ أن السياسات الحكومية ومبادرات الهيئات الدولية المانحة لترشيد الإنفاق الصحي طوال السنوات الماضية إنما كانت تتم في إطار ترشيد الإنفاق العام كخطوة على طريق معالجة موضوع تنامي الدين العام وليس بشكل مستقل وموضوعي .

ومن هذه السياسات والمبادرات على سبيل المثال، إصلاحات القطاع الصحي التي تضمّنها برنامج باريس ٣ والمموّلة من البنك الدولي، وهي تشمل:

١ـ إعداد مجموعة إصلاحات لاحتواء ارتفاع النفقات الصحية في وزارة الصحة.

٢ـ تفعيل دور الرعاية الصحية الأولية ضمن خطة عمل تمتد لخمس سنوات.

٣ـ مبادرة لتعزيز وتطوير برامج المناعة القائمة على الصعيد الوطني.

٤ـ تحديث وتفعيل دور النظام الصحي في مراقبة الأمراض.

وإذا كانت هذه الإصلاحات تقارب وضع القطاع الصحي في لبنان من زاوية زيادة الفعالية وتخفيض النفقات، إلا أنها لا تتطرق إلى موضوع العدالة الصحية بما ينطوي عليه من أهمية في توزيع الخدمات الصحية بين مختلفة شرائح المجتمع والمناطق اللبنانية.

ثانياً: عدالة القطاع الصحي في لبنان

مما لا شكّ فيه أن عدم العدالة في توزيع الخدمات الصحية يجعل المعاناة الصحية لدى الفئات الهشّة من الفقراء والأقلّيات العرقية والإتنية وذوي العاهات والعاطلين عن العمل أو العمال من ذوي الدخول المنخفضة أكبر بكثير من بقية الفئات الميسورة.

وتستند مقاربة موضوع العدالة الصحية في هذا التقرير إلى المسوحات الاجتماعية التي قامت

بها إدارة الإحصاء المركزي بالتعاون مع الـ UNDP [٢٠]. وذلك من خلال عدّة مؤشّرات تمّ استخلاصها من بيانات غير رسمية حول الصحة المتوفرة في لبنان، نظراً لعدم توافر بيانات كاملة لدى الأجهزة الرسمية، وهذه المؤشرات نعرضها على الشكل التالي[٢١]:

١ـ توزع الإعاقات حسب الوضع المعيشي.

يظهر من خلال الرسم البياني أدناه أن نسبة حالات الإعاقة تنخفض تدريجياً كلّما اتجهنا نزولاً من الطبقات الأفقر إلى الشرائح الأغنى.

الرسم البياني رقم (٣): نسب الإعاقات حسب المستوى المعيشي للأسرة[٢٢]

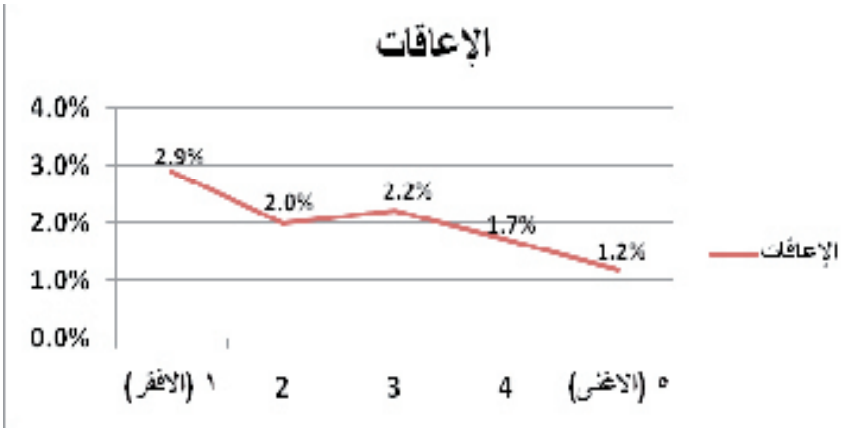

المصدر: مسح الأوضاع المعيشية للأسر ٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٧. إدارة الإحصاء المركزي.

٢ـ تطوّر الإنفاق الصحّي بحسب مستوى الدخل

يتّصف الإنفاق على الصحة بأنه تصاعدي، أي أنه يرتفع مع ارتفاع الدخل. فنسبة الأسر الفقيرة التي أنفقت على الصحة تقارب الـ ٨٥٪ بينما ترتفع هذه النسبة لحدود الـ ٩٠٪ أو أكثر

٢٠- مسح الأوضاع المعيشية، مصدر سابق.

٢١- دراسة أجراها ثلاثة باحثين في الجامعة الأميركية في بيروت هم: الدكتور نسرين سالتي، والدكتور جاد شعبان، والدكتور فراس رعد. وقد نشرت الدراسة في مجلة International Journal for Equity in Health تحت عنوان "المساواة الصحية في لبنان: تحليل إقتصادي جزئي"، ٢٠١٠.

٢٢- تقديرات المؤلف بناءً على أرقام مسح الأوضاع المعيشية ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧.

عند بقية الشرائح الدخلية. وتصل إلى ٩٣٪ عند الشريحة الأغنى وهذا يؤكد ارتباط الإنفاق الصحي إيجاباً بمستوى الدخل.

رسم بياني ١ : نسبة إنفاق الأسر على الصحة حسب المستوى المعيشي للأسرة

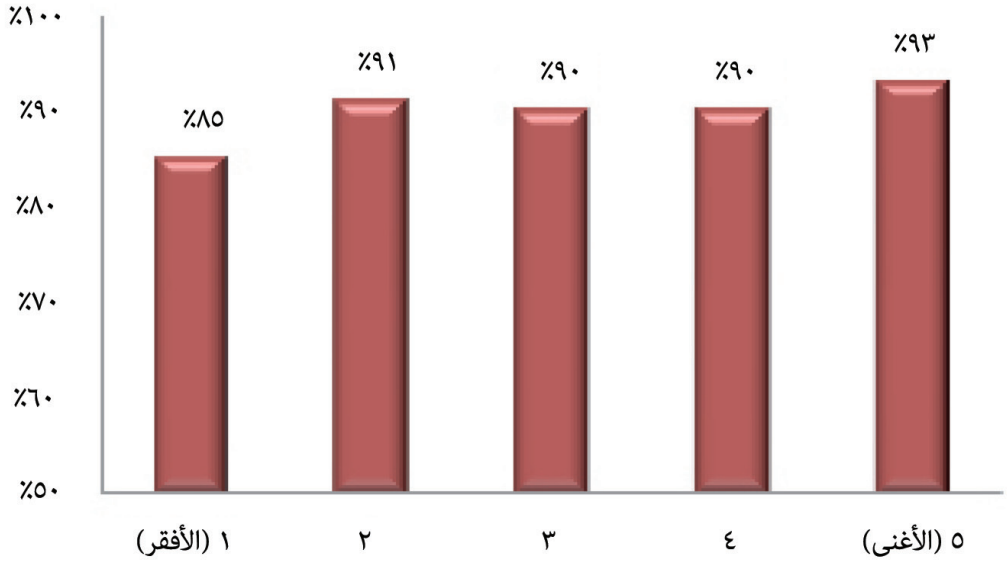

المصدر: مسح الأوضاع المعيشية للأسر ٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٧. إدارة الإحصاء المركزي.

وفي مؤشر متصل، نجد أن الإنفاق الخاص على الصحة يرتفع كلما ارتفع الدخل. وهذا أمر طبيعي ولكن هذا المؤشر غير كافٍ بذاته كمقيّم مطلقة لإستخلاص نتائج ما لم ينظر إلى مستويات الدخل بحد ذاتها، إذ إن نسبة إنفاق الفقراء على الصحة قياساً على دخلهم هي أكبر بكثير من نسبة إنفاق الأغنياء إلى دخلهم، أي أن الإنفاق الخاص على الصحة يقضم من دخل الفقراء أكثر مما يقضم من دخل الأغنياء.

٣ـ تأثير الإنفاق الصحّي على نِسَب الفقر

يُستخدم الدخل غالباً كأحد مؤشراءت الفقر في ما يسمّى بخط الفقر. فالدخل هو أحد مؤشرات قياس الفقر وليس مؤشّرها الوحيد. وهناك نوعان من خطوط الفقر، الأول خط الفقر الأعلى والذي يقدّر في لبنان بـ ٤ دولار يومياً للفرد، وخط الفقر الأدنى الذي يقدّر بـ ٢,٤ دولار يومياً للفرد الواحد[٢٣].

٢٣- الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان، برنامج الامم المتحدة الإنمائي، آب ٢٠٠٨.

إن الإنفاق الخاص على الصحة (أي إنفاق الشخص من دخله الخاص من دون تعويض لاحق) ينخفض عند الفقراء إلى حدود ٧٨٠٠٠ل.ل. سنوياً عند الشريحة الأفقر بينما يقارب ٤٠٣٠٠٠ ل.ل. للفئات غير الفقيرة. مع ذلك فإن مبلغ ٧٨٠٠٠ل.ل. قد يعني الكثير لمن لا يتجاوز دخله اليومي أربعة دولارات، في حين قد لا تعني ٤٠٣٠٠٠ ل.ل. الكثير لذوي الدخول المتوسطة والمرتفعة.

وبحسب المصادر ذاتها، فإن التغطية الصحية للمواطنين اللبنانيين تساهم في إبقاء معدّل الفقر عند ٢٧٪، تقريباً بدلاً من ارتفاعه إلى ٣١٪ في حال عدم وجود هذه التغطية. مما يشير إلى أهمية التقديمات الصحية على مستوى معيشة الطبقات الهشة الفقيرة.

٤ـ طبيعة التغطية الصحّية بحسب مستويات الدخل

إنطلاقاً من تقسيم الأسر بحسب مستويات الدخل إلى خمس شرائح، نلاحظ ما يلي:

١٨٪ فقط من الشريحة الأولى التي تضم الفقراء لديهم تغطية من أحد نُظم التأمينات الاجتماعية. وترتفع هذه النسبة تدريجياً لتصل إلى ٧٠٪ عند الأغنياء. مما يدلّ على أن الفقراء لديهم فرص استفادة أقل من التقديمات الصحية، والتي يفترض أن تستهدف هؤلاء الفقراء كأولوية بحسب فلسفة التأمينات الاجتماعية.

يتبيّن من توزّع الذين لديهم تغطية صحية بين عامّ وخاصّ أن الغالبية تعتمد على نُظم التأمين العامة (أي المؤسسات العامة الضامنة المتنوّعة كصندوق الضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة وغيرها...)، خصوصاً عند شرائح الدخل المتوسطة. أما نسبة الفقراء المضمونين ممن لديهم تأمين خاص فهي ٥٪ فقط في مقابل ٢٥٪ للمضمونين من الشريحة الأغنى، والتي هي أقدر بطبيعة الحال على تحمّل تكاليف أقساط التأمين.

يذكر أن أنظمة التأمين الصحي العامة لديها خدمات أوسع وأشمل من نظم التأمين الخاصة التي تنتقي الخدمات التي تقدّمها بما يتوافق مع مصلحتها بتعظيم الربح.

٥ـ درجات الاستشفاء ونوعية الخدمات كمؤشّر على عدالة التوزيع

يلاحظ في هذا المجال أن الاستشفاء من الدرجة الثانية أو الثالثة ينحصر غالباً بالمضمونين

لدى القطاع العام، بينما الاستشفاء من الدرجة الأولى يستفيد منه المضمونون لدى نُظم التأمين الخاصة وهؤلاء تبلغ نسبتهم حوالي ١٥٪. مما يعني أن الاستشفاء الجيّد يكون غالباً من حصة المقتدرين الذين يشكلون الغالبية العظمى من المضمونين في نظم التأمين الخاصة.

وتأكيداً لذلك تفيد الأرقام بأن ٢٪ فقط من الشريحة الأفقر حصلت على استشفاء من الدرجة الأولى، بينما تصل هذه النسبة إلى ١٩٪ عند الطبقة الأغنى (الشريحة الخامسة).

٦ـ توزع الإنفاق الصحي جغرافياً

يتركّز الإنفاق الصحي في بيروت وجبل لبنان عند الشريحتين الرابعة والخامسة أي الطبقات الأغنى أما في باقي المحافظات فإن الإنفاق الصحي يتركز لدى الشرائح الأقلّ غنىً والفقيرة.

مؤشّر آخر يتناول توزّع الإنفاق الصحي (وإن كان غير مباشر) بين المناطق هو نسبة الحائزين على بطاقة الإعاقة التي تقدّمها وزارة الشؤون الاجتماعية. حيث نجد أن بيروت تحوز على النسبة الأعلى (ما يقارب الـ ٤٥٪) من إجمالي ذوي الإعاقات، على عكس البقاع الذي تتدنّى فيه هذه النسبة إلى ٢٥٪.

وبخصوص نسب التغطية الصحية بحسب المناطق، نجد أن هناك فروقات ملحوظة في نسبة التغطية الصحّية، حيث تصل هذه النسبة إلى ٦٠٪ و ٥٤٪ في محافظتي بيروت وجبل لبنان على التوالي، بينما تقارب الـ ٣٥٪ في بقية المحافظات. وفي ما يخص التأمين الخاص فإن بيروت أيضاً تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة الذين لديهم تأمين صحي خاص ما يعكس تركّز ذوي الدخول المرتفعة في العاصمة.

كذلك الأمر بالنسبة لنوعية الاستشفاء حيث تصل نسبة استشفاء الدرجة الأولى إلى حوالي ٢٠٪ في بيروت، ولا تتعدّى هذه النسبة ٥٪ في البقاع والجنوب.

ثالثاً: الاستنتاجات

تُظهر الأرقام التي عرضناها وجود فروقات كبيرة في الاستفادة من تقديمات القطاع الصحي في لبنان، حيث إن الفقراء الذين يفترض أن تتركز جهود برامج الرعاية الصحية عليهم يعانون من صعوبة في الحصول على الخدمات الصحية، وإذا حصلوا عليها فبجودة أقلّ وكلفة أعلى.

وبما أن إنفاق الأسر الفقيرة على الشأن الصحي يستنزف موارد متزايدة من مداخيل هذه الأسر فهو يساهم في زيادة نسبة الفقراء في لبنان بنسب لا تقل عن ٤ أو ٥٪.

كذلك تظهر النتائج وجود تفاوت كبير بين مختلف الشرائح من حيث فرص الحصول على الخدمات ونوعيّتها. فمعدّلات الاستشفاء النوعي ترتفع كلّما ارتفع المستوى المعيشي للفرد، وكذلك الحال بالنسبة لنسب التغطية التي تنخفض عند ذوي الدخول المنخفضة.

ومن زاوية أخرى، نجد أن هناك تفاوتاً في الحصول على الخدمات الصحية بين مختلف المناطق، حيث تحصل بيروت وجبل لبنان على النسبة الأكبر من تقديمات القطاع الصحي مقارنة مع بقية المحافظات وخصوصاً البقاع. وهذا الأمر يعكس طبيعة السياسات الاجتماعية الاقتصادية المتبعة والتي تؤدّي إلى تهميش الأطراف لصالح المركز.

إن هذه النتائج تستدعي إعادة النظر باستهدافات الإنفاق الصحّي وترشيده كي يطاول الفئات المحتاجة فعلاً.

أما بالنسبة لتقديمات وزارة الصحّة، فيمكن التوقّف عند نقطتين رئيسيتين هما:

تركّز جهود الوزارة على الجانب الخدماتي وغرقها في تقديم الاستشفاء والدواء، وإهمالها لوظيفتها الرئيسية بوصفها راعية للقطاع الصحي في لبنان لناحية المراقبة والتشريع والتخطيط.

تعاظم الإنفاق الصحي على الاستشفاء من قبل الوزارة مع مرور الزمن بسبب ازدياد عدد غير المضمونين الذين يعتمدون على تقديمات الوزارة، وبالتالي إرهاق خزينة الدولة بشكل متزايد.

لذلك قد يكون من المفيد بمكان تكوين رؤية استراتجية صحية جديدة تكون أكثر فعالية وأكثر شمولاً، وتقوم على أساسين:

الأساس الأول: تأمين الخدمات الصحية لذوي الحالات الخاصة أي الذين لديهم وضع اقتصادي هش، بدون تحميلهم أي أعباء.

الأساس الثاني: أن يكون مموّلاً كلياً من الاشتراكات التصاعدية. إن اعتماد هذه الاستراتيجية تؤمّن العدالة في التوزيع الصحي كما تؤمّن ترشيد النفقات غير الضرورية وتحسين الوضع المعيشي للأسر الفقيرة.

إستراتيجية الشراكة
بين لبنان والبنك الدولي

الفترة ٢٠١١-٢٠١٤

مقدمة

يعتبر البنك الدولي واحداً من المؤسّسات الدولية العاملة في لبنان ضمن ما يُعرف ببرامج الشراكة بين لبنان ومؤسّسات المجتمع الدولي، تتراوح مددها بين سنة وخمس سنوات وأحيانا أكثر من ذلك.

ولعل من أبرز هذه البرامج الشراكة بين لبنان والبنك الدولي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وإن كان بعض البرامج والمشاريع يمتد حتى العام ٢٠١٦[٢٤].

وكان صدر عن البنك الدولي في صيف العام ٢٠١٠ تقرير يعرض لطبيعة العلاقة بين البنك الدولي ولبنان على هذا الصعيد، إلى جانب مجالات التعاون خلال العقد المنصرم. ويتطرّق هذا التقرير أيضاً إلى مراحل تنفيذ الاستراتيجية المؤقتة التي ولدت في أعقاب عدوان تموز، والتي جاءت لتلغي الإستراتجية الموضوعة في كانون الأول عام ٢٠٠٥، وذلك بسبب تغيّر المعطيات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أعقاب الحرب.

وبذلك يصبح لدينا ثلاث استراتيجيات شراكة في السنوات الخمس الفائتة: الأولى هي التي أُعّدت عام ٢٠٠٥، والثانية هي الاستراتيجية المؤقتة التي فرضتها الظروف الاستثنائية للعام ٢٠٠٦ واستمرت لمدة أربع سنوات، والثالثة هي «استراتيجية الشراكة» التي تشكل موضوع هذا التقرير.

وفي ما يلي نكتفي بعرض الأهداف الموضوعية لإستراتيجية الشراكة وطريقة عملها والمجالات المستهدفة، كما نعرض مجموعة المشاريع التي يجري تنفيذها بتمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

أولاً: تطوّر الشراكة بين البنك الدولي ولبنان

تركّزت جهود البنك الدولي في العقد الأخير (٢٠٠٠-٢٠١٠) بشكل رئيسي على عملية إعادة الإعمار التي انطلقت بعد انتهاء الحرب الأهلية في لبنان وعلى السياسات المالية والكلّية.

وقد تعرّضت الشراكة بين البلدين إلى اهتزازات عديدة نتيجة التطوّرات السياسية والأمنية المتلاحقة.

ويعتبر التقرير أن تجربة مجموعة البنك الدولي[٢٤] في لبنان في السنوات الخمس الماضية أظهرت مرونة عالية وقدرة على الاستجابة للظروف والاحتياجات، فبعد انتهاء عدوان تموز ٢٠٠٦ (يسمّيه التقرير: صراعات) بدأت مجموعة البنك الدولي بالعمل سريعاً للمساعدة في تقدير الأضرار وفي تحديد احتياجات إعادة الإعمار. وساهمت أيضاً في إعادة إعمار البنى التحتية للمناطق المدنية الأساسية. إضافة إلى ذلك لعبت المجموعة دوراً مهماً في دعم الإصلاحات الهيكلية والمالية التي التزمتها حكومة السنيورة في إطار مؤتمر باريس III. فضلاً عن المساهمة في وضع الأُسس لشبكات حماية اجتماعية شاملة.

ومن الواضح أن البنك الدولي يولي أهمية لموضوع النشاط الاقتصادي للمرأة، انطلاقاً من إيمانه بالدور الاقتصادي الهامّ الذي يمكن أن تقوم به المرأة.

وبعد مراجعة سريعة للاستراتيجية المؤقتة، يعرض التقرير الاستراتيجية الجديدة بأهدافها وطريقة عملها ومجالات الاستهداف، وهو ما نشير إليه في ما يلي، إلى جانب عرض مجموعة المشاريع التي جرى تنفيذها (لغاية كانون الأوّل ٢٠١١).

١ـ الاستراتيجية المؤقتة

لقد تمّ إعداد الاستراتيجية المؤقتة في أعقاب عدوان ٢٠٠٦، وذلك على أنقاض استراتجية المساعدة التي كانت قد صُدّقت في كانون الأول ٢٠٠٥.

وهذه الاستراتيجية المؤقتة صُمّمت لدعم برنامج الإصلاحات الهيكلية على المدى المتوسط الذي تقدمت به حكومة السنيورة إلى مؤتمر باريس III . وكان تنفيذ الكثير من الإصلاحات الأساسية لهذا البرنامج متوقفاً على إجماع سياسي غير موجود أصلاً، لذلك استمر تنفيذ البرنامج بشكل بطيء جداً.

فحتى صدور التقرير في صيف ٢٠١٠ كانت ثمانية مشاريع فقط تنفّذ بقيمة إجمالية تقارب

٢٤– راجع تعريف مجموعة البنك الدولي ص ٤٩ ضمن باب "بطاقة تعريف: مؤسسة التمويل الدولية"

٢٦٩ مليون دولار أميركي، أُنفق فعلياً منها ١٣٨,٤ مليون دولار أميركي. وأهم الميادين التي تستهدفها هذه المشاريع الثمانية هي إعادة إعمار البنى التحتية خصوصاً المياه وشبكات الصرف الصحي والنقل والتنمية المدنية، إلى جانب تعزيز قدرات المؤسسات العامة كالكهرباء وتفعيل نظم الحماية الإجتماعية. ولقد استفاد البنك الدولي أيضاً من أُطر التعاون مع مؤسسة التمويل الدولية لتأمين التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضرّرة من عدوان تموز .

وفي تقييمه لأداء الاستراتيجية المؤقتة، يعتبر البنك الدولي أن التنفيذ كان مُرضياً بشكل عام. ويستند في ذلك إلى أن نسبة الإنفاق ضمن هذا البرنامج البالغة ٢٧٪ في السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠٠٨–٢٠١٠) تفوق نسبة الإنفاق في البرامج المشابهة في دول الـ MENA والتي بلغت ٢١٪. وفيما يتوقع التقرير أن يتم تحقيق الأهداف الموضوعة فإنه يجد أن ديمومة النتائج تتوقف على إجراء الإصلاحات الهيكلية القطاعية وعلى تأمين الإنفاق الضروري للصيانة.

ويخلص التقرير إلى بعض الدروس المستفادة من تجربة الشراكة بين لبنان والبنك الدولي في إطار الاستراتيجية المؤقتة ومنها:

ـ عدم الاستخفاف بتعقيدات البيئة السياسية في لبنان عند وضع السياسات والمخططات.

ـ من المفيد أن يتم تصميم أنشطة مرنة قابلة للتعديل تبعاً للتقدم في برامج الإصلاح.

ـ من المهم وضع أهداف واقعية.

ـ من المهم أيضاً أن تكون المشاريع مصمّمة بشكل غير معقّد وبأدوات قابلة للتكيّف مع التحدّيات ومع التغيّر في الأولويات الذي تفرضه التطوّرات في البلد.

٢ـ إستراتيجية الشراكة الحالية (٢٠١٠–٢٠١٤)

وبالنسبة لإستراتيجية الشراكة للأعوام الممتدة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤، يؤكد البنك أنها تحظى باجماع عريض حولها من قبل الأطراف الفاعلة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً في لبنان. وهذا الإجماع أتى حصيلة استشارات موسّعة للبنك مع المجموعات السياسية المختلفة، والمؤسسات العامة والأطراف المانحة وممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى

أكاديميين، وإن أدّى تباين المصالح السياسية للأطراف المتعددة إلى اختلاف الأحزاب السياسية في مجالات التنفيذ.

هذا في حين حَظِيَ موضوع تحسين بيئة الإعمال في لبنان من أجل تشجيع الاستثمارات، ومن أجل خلق فرص العمل ووقف نزيف الأدمغة اللبنانية، باهتمام القطاع الخاص خلال المشاورات مع البنك.

أما أطراف المجتمع المدني فقد أظهروا عدم ثقة بالدولة وبتركيبة النظام السياسي القائم على المحاصصة، وشجّعوا البنك الدولي على تبنّي مشاريع بعيدة عن التجاذبات السياسية كالكهرباء والماء.

١ـ٢ـ الأهداف الموضوعية لاستراتيجية الشراكة

تحدّد استراتيجية الشراكة عدداً من الأهداف الأساسية وهي:

ـ مساعدة الحكومة اللبنانية في وضع الاقتصاد اللبناني على طريق تحقيق نموّ مرتفع، الأمر الذي يعتبر حاسماً للبنان لمواصلة التحسّن في الاستدامة المالية والسيطرة على الدين العام ومن أجل خلق فرص عمل وتأمين البنى التحتية «والخدمات الإجتماعية الكافية واللائقة».

ـ دعم مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والاستثمارات التي تساعد على تحقيق النموّ وخلق فرص العمل. ومن أهمّ هذه الإصلاحات التي من شأنها تعزيز النموّ الاقتصادي ما يلي:

ـ إدارة اقتصادية تسعى لتحقيق الاستقرار على الصعيد المالي وعلى صعيد الاقتصاد الكلّي.

ـ تحسين بيئة الأعمال عبر مجموعة من التشريعات الملائمة وتأسيس إطار لمشاركة مع القطاع الخاص الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في الاستثمارات الخاصة الفعّالة في الاقتصاد الحقيقي.

ـ تأمين التشريعات الملائمة لتطوير فاعلية البنى التحتية في الكهرباء والنقل والمياه، إلى جانب الاهتمام بالتنمية المحلية والبيئة وتنافسية عوامل الإنتاج.

ـ نظام تعليمي رسمي بحيث تكون المخرجات جيدة من حيث النوعية وتلائم الطلب المحلّي والعالمي على اليد العاملة، إضافة إلى توسيع وتفعيل نظام الحماية الإجتماعية.

مجموعة من المشاريع الأقليمية المحتملة منها:

ـ مشاريع بنى تحتية ومنشآت لتسهيل التجارة الخارجية عبر تخفيض التكاليف ورفع التنافسية.

ـ مشروع الربط الكهربائي، وإطار تشريعي لسوق إقليمي مشترك للطاقة.

ـ تحقيق الانسجام بين تشريعات الأعمال في المنطقة لتحفيز استثمارات القطاع الخاص وتسهيل حركة انتقال الأموال ولتعزيز التنافسية على الصعيد الإقليمي.

دعم إستراتيجية الحكومة اللبنانية لتحسين الحوكمة في مجالات التعاون الأربعة التالية:

ـ إصلاح إدارة المالية العامة.

ـ إصلاح بيئة الأعمال.

ـ إصلاح مؤسسة كهرباء لبنان.

ـ إصلاح الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي.

ويتعهد البنك الدولي بأن يؤمّن الخدمات المالية والمصرفية المتعلقة بإعداد برنامج حَوكمة شامل مبرّراً اهتمامه بهذا البرنامج ضمن هذه الاستراتيجية لافتقار لبنان إلى المؤسسات العامة القادرة على إنتاج وتأمين الخدمات العامة النوعية والكافية.

٢ـ٢ـ مراحل وآليّات عمل استراتيجية الشراكة

بالاستناد إلى واقع البلد وإلى الدروس المستفادة من الاستراتيجية المؤقتة، تمّ اعتماد مقاربة تقوم على مرحلتين (Two Tire Approach):

المرحلة الأولى:

تبنّي برنامج رئيسي للعمل يتألف من استثمارات محدّدة في خدمات أساسية من جهة، وخدمات مصرفية وتقنية لتذليل العقبات في خطوات لاحقة من جهة ثانية.

وتتضمّن هذه المرحلة بالتحديد:

قروض محدّدة في قطاع الطاقة، والمياه، والنقل، والتنمية المدنية والبلدية والحماية الاجتماعية والإدارة المالية العامة.

ومع تقدّم العمل، يتمّ إدراج أنشطة إضافية بهدف تقوية الزخم الذي تسير به الإصلاحات الرئيسية المطلوبة من أجل تحقيق النموّ والاستقرار المالي وتفعيل الحماية الاجتماعية، وهذه الأنشطة قد تشمل خدمات مصرفية أو استثمارات محدّدة لدعم إزالة العوائق من أمام النمو الاقتصادي.

مساعدة تقنية في إدارة المالية العامة وفي مجال تمتين السياسات المالية وأيضاً في مجال بناء القدرات الإحصائية.

مساعدة تقنية لتعزيز العمالة وأسواق العمل، مع تركيز خاص على مجالات من شأنها تعزيز فرص دخول النساء إلى سوق العمل.

المرحلة الثانية:

يضع التقرير عدداً من المعايير للانتقال إلى المرحلة الثانية، على الشكل التالي:

وجود توافق كافٍ مع الحكومة والأطراف المعنيّة حول أجندة سياسة الإصلاح المرسومة.

أن يكون للإصلاح المنشود تأثير على أحد المجالات التالية:

- ♦ النموّ الاقتصادي.
- ♦ الأوضاع المالية (تحسين وضع السياسات المالية ووضع المالية العامة).
- ♦ شمولية الحماية الاجتماعية.

ـ الاستعداد للمضي قُدماً في الإصلاحات وبشكل أعمق وبالأخص في المجالات التي تؤدّي إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

ويقوم البنك الدولي بمراجعة دورية لما يتمّ تحقيقه. ويُذكر أن الاستراتيجية تترك هامشاً من المرونة في تحديد المشاريع مع الحكومة اللبنانية بما يتوافق مع الأهداف العامة للاستراتيجية الواردة أعلاه.

المشاريع الحاليّة التي ينفّذها البنك الدولي

يتضمّن عمل البنك الدولي في لبنان حالياً ١١ مشروعاً، موزّعة على قطاعات المياه والصرف الصحي والتعليم والصحة والبنى التحتية و الإدارة العامة والحماية الاجتماعية إضافة إلى عملية الإصلاح وإعادة الإعمار، وهي كما يلي:

مشروع بناء القدرات لتنفيذ المخطط الاحصائي الرئيسي:

يقوم هذا المشروع على تأمين المساعدة التقنية للحكومة اللبنانية من أجل تنفيذ المخطط الإحصائي الذي وضعته. وتشمل المساعدة مواضيع إصلاح التشريع الإحصائي القائم، ومراجعة المخطط الإحصائي الموضوع ورسم مخطط تنفيذي له، وإعادة هيكلة إدارة الإحصاء المركزي. ويموّل المشروع بهِبة من البنك الدولي بقيمة ١٢٩٠٠٠ دولار وتم التصويت عليه بتاريخ ٢٩ أيلول من العام ٢٠١١ وقد ترك تاريخ الانتهاء منه مفتوحاً حتى إنجاز المهمة.

مشروع تأمين المياه لبيروت الكبرى

يهدف المشروع الذي صُدّق بتاريخ ١٦ كانون الأول ٢٠١٠ ويمتد لحوالي ٦ سنوات إلى تأمين المياه العذبة لمنطقة بيروت الكبرى.بما فيها الضواحي المحيطة بالعاصمة والتي تعاني شحّاً في الموارد المائية العذبة منذ حوالي أربعة عقود. تبلغ كلفة المشروع ٣٧٠ مليون دولار موزّعة على الشكل التالي: البنك الدولي بقرض قيمته ٢٠٠ مليون دولار، الحكومة اللبنانية ب ٣٠ مليون دولار، والباقي ١٤٠ مليون دولار يتمّ تأمينها من مصادر محلية غير محدّدة.

مشروع تطوير التعليم الثانوي

يسعى المشروع إلى تطوير نوعية التعليم والبيئة التعليمية بشكل عام وتطوير التعليم ما قبل الابتدائي (الحضانة) بشكل خاص. وتبلغ كلفة المشروع ٤٢,٦ مليون دولار تموّل بقرض قيمته ٤٠ مليون دولار من البنك الدولي و٢,٦ مليون دولار من الحكومة اللبنانية. وقد تمّت الموافقة على المشروع بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٠ على أن يتمّ الانتهاء منه في ١٦ كانون الأول عام ٢٠١٦.

مشروع دعم تنفيذ برنامج الحماية الاجتماعية الطارئة الثاني

يأتي هذا المشروع في إطار مواصلة دعم تنفيذ برنامج الحماية الاجتماعية الطارئة الأول الذي أقرّ ضمن مؤتمر باريس III، والذي يهدف إلى تحسين نوعية تطبيق الإصلاحات الاجتماعية التي اتُفق عليها في إطار المؤتمر المذكور، خصوصاً في مجالات التأمين الاجتماعي وشبكات الأمان الاجتماعية والصحة والتعليم. وتقدّر تكاليف هذا المشروع بستة ملايين دولار يتمّ تأمينها من صندوق سيادي لبناني. وقد صدّق المشروع بتاريخ ٥ أيلول من العام ٢٠٠٨، على أن يتم الانتهاء منه في ٣١ آذار عام ٢٠١٢، ولكن دون معرفة الحصيلة النهائية للمشروع.

مشروع استراتيجية الفيحاء للتنمية المستدامة

يسعى البنك الدولي ضمن هذه الاستراتيجية لدعم اتحاد بلديات الفيحاء (طرابلس) في تطوير استراتيجية مستدامة للنمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل ولتخفيف الفقر في مدينة طرابلس والمينا والبداوي. وقد تمّت الموافقة على المشروع بتاريخ ٢١ شباط من العام ٢٠٠٨ ويستمر لغاية نهاية العام الحالي ٢٠١٢. ويتمّ تمويل الكلفة المقدّرة بحوالي ٣٤٥ ألف دولار عبر قرض من Cities Alliance.

المشروع الطارئ لتأمين المياه للبقاع

يهدف المشروع إلى تأمين مياه نظيفة وصالحة للشرب والى تحسين الوضح الصحّي للسكان في منطقة البقاع الغربي عبر إصلاح شبكة المياه القائمة. تقدّر كلفة المشروع بنحو ١٥ مليون دولار تموّل عبر صندوق سيادي لبناني. وقد صُدّق المشروع في ٢٠ آذار ٢٠٠٧ وانتهى العمل به في ٢٠ تشرين الثاني من العام ٢٠١١.

المشروع الطارئ لتعزيز قدرات إصلاح قطاع الطاقة

يهدف المشروع إلى تسريع إجراء الإصلاحات في قطاع الطاقة المتفق عليها في مؤتمر باريس III، ويتناول تحديداً إعادة هيكلة مؤسسة كهرباء لبنان وصولاً إلى خصخصتها. وعلى أن تستخدم الحكومة اللبنانية جزءاً من موازنة المشروع للتعاقد مع مؤسّسات استشارية. تمّت الموافقة على المشروع في ١٩ آذار ٢٠٠٧ ويمتد لغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٢. وتبلغ كلفته الإجمالية ٨ ملايين منها ٥ ملايين دولار تؤمّن عبر صندوق سيادي لبناني و ٣ ملايين دولار تؤمّنها الحكومة اللبنانية.

تمويل إضافي لمشروع البنى التحتية للبلديات

بُوشر العمل به في أعقاب اعتداءات العام ٢٠٠٦ بتاريخ ٣ تشرين الثاني من العام ٢٠٠٦ واستمر لغاية ٣٠ كانون الأول ٢٠١١. تركّز المشروع على دعم جهود إعادة إعمار البنية التحتية وتعزيز النموّ الاقتصادي والتنمية بشكل عام في البلديات التي تأثرت جرّاء العدوان في العام ٢٠٠٦ وذلك عبر إنشاء صندوق سيادي لبناني بقيمة ٣٠ مليون دولار.

مشروع التنمية المدنية والتراث الثقافي

يكمن الهدف الرئيسي لهذا المشروع في إعادة إصلاح بعض المواقع الأثرية الأساسية في بعلبك وبيروت وصيدا وصور وطرابلس وجبيل، إضافة إلى دعم وزارة السياحة والبلديات المحلية لتعزيز السياحة التراثية الثقافية، الأمر الذي يتوقّع أن يولّد فوائد اقتصادية للمقيمين في تلك المناطق وللدولة بشكل عام. تبلغ كلفة المشروع حوالي ٦١,٨٩ مليون دولار، يؤمّن البنك الدولي ٣١,٥ مليون دولار منها عبر قرض استثماري محدّد، والباقي يتمّ توفيره عبر الحكومة اللبنانية ومصادر تمويل أجنبية.

تمّت المصادقة على المشروع بتاريخ ١٧ نيسان ٢٠٠٧ على أن ينتهي العمل فيه بتاريخ ٣١ كانون الأول من العام ٢٠١١.

مشروع تطوير النقل الحضري

يهدف المشروع إلى إنشاء الإطار المؤسّساتي اللازم وتأمين الاستثمارات في البنى التحتية المتعلقة بالمواصلات، وذلك لدعم وتطوير مشروع النقل الحضري في منطقة بيروت وضواحيها. ويساعد المشروع حسب البنك الدولي في معالجة التحدّيات المتعلقة بالمواصلات بطريقة فعّالة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، مما يعزّز موقع لبنان كمنافس استراتيجي أساسي في المنطقة على هذا الصعيد. تقدر الكلفة الإجمالية للمشروع بـ ١٥,١٧ مليون دولار يؤمّن البنك الدولي ٦٥ مليون دولار منها كقرض استثماري، والباقي تؤمّنه الحكومة اللبنانية ومصادر أجنبية أخرى. تمّت الموافقة على المشروع بتاريخ ١٣ حزيران ٢٠٠٢، ويفترض أن يكون العمل فيه قد انتهى بتاريخ ٣٠ كانون الأول ٢٠١١.

بطاقة تعريف(١):

مؤسّسة التمويل الدولية

أُنشِئت مؤسسة التمويل الدولية عام ١٩٥٦ وهي أحد أعضاء مجموعة البنك الدولي[٢٥] وتُعتبر أكبر مؤسّسة دولية للتنمية تُعنى بالقطاع الخاص في الدول النامية. وتهدف المؤسّسة بشكل رئيسي إلى تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الخاص في الدول النامية عبر:

- تأمين التمويل للشركات والمشاريع في الدول النامية.
- مساعدة الشركات الخاصة في الدول النامية للوصول إلى أسواق المال العالمية والمحلية.
- تقديم المشورة والمساعدة الفنية للمشاريع والحكومات في الدول النامية.

تقدّم مؤسّسة التمويل الدولية رِزمة من أعمال المساعدة الفنية عبر منشآت مدارة بواسطتها، ولكنها مموّلة من خلال شراكات مع الحكومات المانحة وغيرها من المؤسّسات المتعدّدة الطرف.

وتتمتع المؤسّسة بالاستقلالية المالية والقانونية. وتساهم البلدان الأعضاء في مؤسسة التمويل الدولية البالغ عددها ١٨٢ بلداً في رأس المال المصرّح به ويبلغ ٢,٤ بليون دولار أميركي. كما تساهم هذه البلدان في تحديد سياسات المؤسسة، وتوافق على استثماراتها بصورة جماعية.

ويشترط أن تتوفّر في أي بلد يريد الانضمام إلى المؤسسة الشروط التالية:

- أن يكون عضواً في البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)
- أن يوقّع على اتفاقية إنشاء مؤسسة التمويل الدولية؛
- أن يكون قد أودع لدى الأمانة المؤسسية لمجموعة البنك الدولي وثيقة إعلان قبول اتفاقية إنشاء مؤسسة التمويل الدولية.

وتستخدم المؤسسة عدداً من الأدوات المالية التي تساعد الشركات على إدارة المخاطر ووصولها إلى أسواق رأس المال الأجنبية والمحلية ومن هذه الأدوات:

قروض لحساب مؤسسة التمويل الدولية.

- قروض جماعية.
- تمويل أسهم رأس المال.

---

٢٥ – مجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية، مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض مساعدتها في مجالات إعادة الإعمار والنهوض بعد الأزمات والكوارث الطبيعية والحروب، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي. وقد أُنشئت المجموعة مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، ويشار إليهما معا كمؤسسات بريتون وودز. ويتكوّن البنك الدولي من خمس مؤسسات، هي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التنمية الدولية، مؤسسة التمويل الدولي، وكالة ضمان الاستثمار متعدّد الطرف والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستشارية.

- تمويل أشباه أسهم رأس المال.
- صناديق الأسهم والديون.
- خدمات الوساطة.
- أدوات إدارة المخاطر.
- التمويل بالعملة المحلية.
- تمويل البلديات.
- تمويل التجارة.

وتتركز اعمال المؤسسة ضمن المحاور التالية:

- الموارد المالية المعنية بمكافحة غاز الكربون.
- مواطنية الشركات.
- الفرص البيئية.
- الأسواق المالية
- الاستثمار الأجنبي.
- المساواة بين الجنسين.
- البيئة العالمية.
- الأعمال التجارية الشعبية.
- الخصخصة/الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- الصناديق الائتمانية.

بطاقة تعريف (٢):

منظمة التجارة العالمية WTO

أُنشئت منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥ على أنقاض الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) التي بوشر العمل بها في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

لقد تطوّر نظام التجارة الدولية عبر سلسلة من المفاوضات أو الجولات التجارية التي انعقدت تحت راية الجات. وأدّت الجولة الأخيرة التي امتدت من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٤ إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية.

إن منظمة التجارة العالمية هى المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الدول. وتكمن مهمة المنظمة الأساسية في ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة واليُسر والحرية.

الأنشطة والمهامّ:

تمارس المنظمة أنشطتها عن طريق:

- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
- خلق منتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- العمل على فضّ النزاعات المتعلقة بالتجارة.
- مراجعة السياسات القومية المتعلقة بالتجارة.
- معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

هيكل المنظمة:

تشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر من ١٤٠ عضواً يمثلون أكثر من ٩٠٪ من حركة التجارة العالمية. وهناك ثلاثون دولة ما زالت تفاوض للإنضمام إلى عضوية المنظمة. وبالنسبة إلى اتخاذ القرارات فإنها تتخذ بالإجماع. ويتمّ التصديق على اتفاقية منظمة التجارة العالمية بواسطة برلمانات الدول الأعضاء.

ويعتبر المؤتمر الوزاري الذي ينعقد مرة كل سنتين على الأقل بمثابة الهيئة العليا المعنية باتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية.

ويأتي المجلس العام في المرتبة التالية (يشمل بصفة عامة السفراء ورؤساء الوفود في جنيف ولكنه يضمّ أحيانا مسؤولين مرسلين من عواصم الدول الأعضاء). وهذا المجلس ينعقد عدة مرّات في العام في مقر المنظمة في جنيف. ويمكن أن ينعقد أيضاً بصفته هيئة مراجعة سياسات التجارة، وكذلك بصفته هيئة فضّ المنازعات.

ويلي المؤتمر الوزاري والمجلس العام من حيث الصلاحيات والأهمية كل من مجلس البضائع ومجلس الخدمات ومجلس الملكية الفكرية (تربس). وهذه المجالس ترفع تقاريرها إلى المجلس العام.

وهناك العديد من اللجان المتخصّصة وفرق العمل التي تتعامل مع الاتفاقيات بصورة منفردة، إلى جانب مواضيع أخرى مثل البيئة والتنمية وطلبات العضوية واتفاقيات التجارة الإقليمية.

وقد أضاف المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة عام ١٩٩٦ ثلاث مجموعات عمل جديدة إلى هذا الهيكل. تُعنى بالعلاقة بين التجارة والاستثمار، والتفاعل بين التجارة والسياسات التنافسية والشفافية في المشتريات الحكومية. وقد أوكل الوزراء في الاجتماع الوزاري الثانى في جنيف في ١٩٩٨ إلى منظمة التجارة العالمية مهمة دراسة موضوع التجارة الإلكترونية بعد تقسيمها بين المجالس واللجان القائمة.

أهداف المنظمة:

♦ إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام: فالمستهلك والمنتج كلاهما يريدان ضمان الإمداد المستمرّ بالسِلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوّناتها وموادّها الخام. وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائماً لهم.

♦ نشوء عالم اقتصادي مزدهر يتمتع بالسلام ومسؤول بصورة أكبر: يتم بصورة نموذجية اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بإجماع الدول الأعضاء. ويتم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء. ويتم الاعتراض بخصوص الخلافات التجارية عن طريق آليّة فضّ المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية حيث يتمّ التركيز على تفسير الاتفاقيات والتعهّدات وكيفية ضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما. وبهذه الطريقة تنخفض مخاطر تحوّل الخلافات التجارية إلى نزاعات سياسية أو عسكرية. وإلى جانب خفض الحواجز التجارية، فإن نظام منظمة التجارة العالمية يعمل أيضاً على إزالة الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول.

♦ توفير الحمايه المناسبه للسوق الدولي ليلائم مختلف مستويات المعيشة والتنمية.

♦ إيجاد وضع تنافسى دولي للتجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصّص الموارد.

♦ تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم.

Table of contents

Preamble 9
The biodiversity in Lebanon in light of the globe environmental transformations 11
Introduction 13
First: The situation of biodiversity in Lebanon 14
• The terrestrial biodiversity 14
• Biodiversity of fresh water 16
• Maritime biodiversity 17
• Genetic and agricultural biodiversity 17
Second: Factors of forests and biodiversity deterioration 19
• Lack of terrestrial living beings and forests 19
• Pollution of water systems 20
Third: Measures to maintain biodiversity 20
• Improvement of nature reserves management 22
• Protection and maintenance of sea resources and fresh waters 23
• Protection and maintenance of plants and animals 23
Fourth: General recommendations 23
Operating situations and labor market in Lebanon (MILES program) 25
Introduction 27
First: Macroeconomic approaches and situation of labor market in Lebanon 28
• The macroeconomic situation 28
• Situation of labor market in Lebanon 29
Second: The affordable reformative options 32
• Reform of social insurance 32
• Labor market effective programs 35
• Productivity increase and redistribution of national savings 36
Third: Scenarios of reform and their impacts on economy and labor market 36
• Scenarios related to the reform of social insurance section 37

The Consultative Center for Studies and Documentation

A scientific institution meant with the fields of research and information

The development report:

Monitors, summarizes and translates the most important development projects, studies and researches issued by the international research centers and the public and private institutions related to Lebanon.

Prepared by:
The directorate of developmental studies- the economic file

Issued by:
The Consultative Center for Studies and Documentation

Date of publication:
October 2012-Dhul Qa'dah 1433H

Volume: Nine

First edition

All rights reserved for the center

Bir Hassan - Al Assad highway- Al Inmaa Group Building-
First floor - behind the Fantasy World

Land phone: 01 836610

Fax: 01 836611

Cell phone: 03 833438

E-mail:
dirasat@dirasat.net
www.dirasat.net

The Development Report

The Development Report

October 2012

Volume: Nine

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق

The Consultative Center for Studies and Documentation

The development report

A periodical report that deals with the prominent economic issues and its developmental progress

Volume Nine

October 2012